الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم التجـــاريـــة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضـــــــــــــــــــوع

مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبان:
بن ساهل محمد أيمن
بومرزوق ريان

الأستاذ المشرف:
أ.د/ رايس حدة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	نوبلي نجلاء	محاضر ب	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	رايس حدة	أستاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	جيلح صالح	محاضر ب	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2020 /2021

قال تعالى:

(شَهِدَ اللّهُ أنهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ
قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)ω

(آل عمران: أية 18)

شكر وعرفان

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر ...

فبعد شـكر المـولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء..

يجدر بي أن أتقدم ببالغ الامتنان، وجزيـل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث ..

وأخص بذلك الأستاذة المشرفة : أ. د/ رايس حدة التي قومت ، وتابعت ، وصوبت ، بحسن إرشادها لنا في كل مراحل البحث، والذي وجدت في توجيهاتها حرص المعلم ، التي تـؤتي ثمارها الطيـبة بإذن الله ...

كما أشكر كل مسيري و عمال شركة مطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة– الذين قدموا كافة التسهيلات و المعلومات في الإطار التطبيقي.

كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم، والمعرفة، وأسدى ليَّ النصح، والتوجيه...

والى كل من ساهم وقدم لنا يد العون من قريب او من بعيد

اليكم جزيل الشكر

إهداء

إلى من أوصى ببرها في كتابه وأوصى بها المصطفى ثلاثا **أمي الغالية** التي حملتني كرها و حملت أوجاعي وآلامي معها أدام الله صحتها و حفظها من كل سوء

إلى باب الجنة الذي أمر بحفظه و نص بشكره وبره **أبي الكريم** الذي أفتخر بحمل اسمه رعاه الله و أطال من عمره

إلى **جدي و جدتي** حفظهما الله جميعا

إلى من كبرت معهم و عشت طفولتي معهم و لا أتصور الدنيا بعيدا عنهم **إخوتي و أخواتي**

إلى **خالاتي** نور العيون و تاج البهاء

إلى كل **أصدقائي**

إلى من مد لنا يد العون نخص بذكر أستاذ" **شيخ عبد القادر**"

أيمن

إهداء

ولا و قبل كل شيء احمد الله عز وجل على توفيقه لي طوال حياتي الدراسية

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها الى مصدر الحنان و العطف الى من كانت السند القوي في السراء

و الضراء إلى من كانت قدوة في التربية و الاخلاق **أمي الغالية حفظها الله**

إلى من تمنيت ان يشهد معي افراحي الذي لا يفارق قلبي و تفكيري **أبي عزيزي رحمه الله**

إلى من ترعرعت معه العزيز على قلبي **أخي رفيق دربي**

إلى كافة الاهل و الاقارب و الاصدقاء بدون استثناء

ريان

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، حيث حاولنا تقديم اطار نظري يحدد ويعرف مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي وكذا الأداء المالي ومؤشرات تقييمه، مركزين في ذلك على الربط بين هذين المتغيرين –نظام المعلومات المحاسبي والأداء المالي– أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد حاولنا اسقاط مختلف المفاهيم السابقة على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

ولقد تبين من الدراسة أن لنظام المعلومات المحاسبي دورا في إنتاج وتقديم مخرجات بخصائص نوعية تساهم في تقييم الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: **نظام المعلومات المحاسبي – الأداء – الأداء المالي – القوائم المالية – مؤشرات تقييم الأداء المالي.**

Summary

This study is aimed at learning about the contribution of the Accounting Information System to the financial performance assessment of the Great Mills of the South, where we tried to provide a theoretical framework that defines and defines the various concepts of the Accounting Information System as well as financial performance and valuation indicators. As far as the application is concerned, we have tried to drop the various earlier concepts on the Great Mills Foundation of the South with a scratch. The study found that the accounting information system played a role in producing and delivering outputs with qualitative characteristics that contributed to the financial performance

Keywords: Accounting information system - performance - financial performance - balance sheets - financial performance appraisal indicators

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر و التقدير	**I**
الإهداء	**II**
الملخص	**III**
فهرس المحتويات	**IV**
فهرس الأشكال	**V**
فهرس الجداول	**VI**
فهرس الملاحق	**VII**
مقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي والأداء المالي	
تمهيد	**22**
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	**23**
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه	**23**
المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي ومتطلباته	**23**
المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي	**25**

المبحث الثاني: أسس نظام المعلومات المحاسبي	**26**
المطلب الأول: وظائف نظام المعلومات المحاسبي	**26**
المطلب الثاني: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي	**27**
المطلب الثالث: استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي	**28**
المبحث الثالث: القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء المالي	**29**
المطلب الأول: أساسيات حول الأداء المالي	**29**
المطلب الثاني: القوائم المالية و أهدافها	**30**
المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية	**31**
المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي	**33**
المطلب الأول: النسب المالية	**33**
المطلب الثاني: التوازنات المالية	**35**
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي	**40**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–	
تمهيد	**44**
المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–	**45**
المطلب الأول: التعريف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	**45**

المطلب الثاني: أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	**46**
المطلب الثالث: أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وهيكل التنظيمي	**46**
المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–	**48**
المطلب الأول: عناصر نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الفرعية له لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–	**48**
المطلب الثاني: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي ومعالجة بياناته لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–	**48**
المطلب الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–	**49**
المبحث الثالث: محاولة تقييم الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بالاستعانة بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي	**51**
المطلب الأول: عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– للفترة 2016-2018	**51**
المطلب الثاني: دراسة النسب المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة 2016-2018	**54**
المطلب الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة 2016-2018	**58**
خلاصة الفصل	**63**
الخاتمة	**67-64**
قائمة المراجع	**71-68**
الملاحق	**79-72**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	طرق حساب رأس المال العامل	36
02	الحالات الممكنة لرأس المال العامل	37
03	احتياجات رأس المال العامل	39
04	الخزينة	40
05	حساب الخزينة	40
06	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة	47

فهرس الجداول

رقم جدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسب التمويل	33
02	نسب السيولة	34
03	نسب الربحية -المردودية-	35
04	جانب الأصول للميزانيات المالية للمؤسسة للفترة 2016-2018	51
05	جانب الخصوم للميزانيات المالية للمؤسسة للفترة 2016-2018	53
06	الميزانيات المالية المختصرة للمؤسسة للقترة 2016-2018	54
07	نسب التمويل للفترة 2016-2018	55
08	نسب السيولة للفترة 2016-2018	56
09	نسب المردودية للفترة 2016-2018	57
10	رأس المال العامل الصافي للفترة 2016-2018	59
11	رأس المال العامل الخاص للفترة 2016-2018	60
12	رأس المال العامل الإجمالي للفترة 2016-2018	60
13	رأس المال العامل الأجنبي للفترة 2016-2018	61
14	احتياجات رأس المال العامل للفترة 2016-2018	61
15	الخزينة للفترة 2016-2018	62

فهرس الملاحق

رقم ملحق	الملحق	الصفحة
A	نموذج الميزانية	73
B	نموذج جدول حساب النتائج	74
C	نموذج جدول سيولة الخزينة	76
D	نموذج تغير رؤوس أموال الخاصة	78
E	شكل الميزانية الوظيفية	79

مقدمة

للمحاسبة أهمية اقتصادية واجتماعية لأنها تهتم بقياس ثروة الأفراد والمؤسسات عبر التطور الاقتصادي، حتى أصبحت المحاسبة بمفهومها الأخير تسمى نظام المعلومات المحاسبي، وهي تشمل مجموعة من المبادئ والأساليب والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها والإفصاح عن المعلومات من خلال القوائم المالية عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءا من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب تساعدهم لاتخاذ مختلف القرارات. وكذلك تعتبر الوسيلة التي تقييم بها المؤسسات وضعها وأدائها المالي، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية التي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية، والمدعمة بعناصر أخرى مثل المؤشرات المالية، النسب المالية، والتي لها دور فعال في تفسير وتقييم النتائج الفعلية.

تعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر استخداما في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال المقارنة بين المؤشرات المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، والهدف من تقييم الأداء المالي للمؤسسات هو توفير المعلومات المالية لكل من يهتم بنشاطها ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، وذلك من خلال قوائمها المالية التي تعتبر مدخلات لعمليات التحليل المالي وهي في نفس الوقت تعد مخرجات للنظام المعلومات المحاسبي.

1.الإشكالية:

وانطلاقا مما سبق تتجلى لنا إشكالية موضوع البحث التي نطرحها في السؤال التالي:

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي بمؤسسة ؟

2.الأسئلة الفرعية:

وبغرض معالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبي وما هي اهدافه ؟
- ما هي الأسس التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي؟
- ما المقصود بالأداء والأداء المالي؟
- ما هي خصائص مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التي تساعد في الإفصاح عن الوضع المالي بالمؤسسة محل الدراسة؟

3.فرضيات البحث:

من اجل الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية نعتمد الفرضيات التالية:

•يرتكز نظام المعلومات المحاسبي على قواعد ومبادئ محاسبية متعارف عليها تحكم جودة مخرجاته.

•من شروط خصائص مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجودة والتوقيت المناسب والموضوعية.

•تحتوي القوائم المالية على معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة.

•يعد استخدام نظام المعلومات المحاسبي من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة تقييم أدائها المالي ومعرفة وضعيتها المالية.

4.أهمية البحث:

تكمن أهمية إعداد هذا البحث من خلال إلقاء الضوء على أهمية نظام المعلومات المحاسبي ومساهمته في تقييم الأداء المالي بمؤسسة (لم يتم تحديدها بعد)، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية التي تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لتحليلها وتفسيرها من خلال المؤشرات المالية التي تساعد في تقييم الأداء المالي.

5.أهداف البحث:

من الأهداف التي يسعى إليها البحث هي :

•محاولة إبراز مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهميتها.

•محاولة عرض مختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

•إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

•محاولة الاطلاع على كيفية توظيف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

6.أسباب اختيار البحث:

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية وهي:

•أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.

- الأهمية المتزايد بالقوائم المالية ودورها في تقييم الأداء المالي.
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.
- امكانية البحث في هذا المجال وقدرة الوصول إلى المعلومات الخاصة به من خلال المراجع المتنوعة.

7.المنهج المتبع في البحث:

بغرض الإجابة على إشكالية البحث والهادف إلى التعرف على دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية تقييم الأداء المالي، سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بعناصر ومتغيرات البحث وتفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج ، هذا في الجانب النظري؛ ومنهج دراسة حالة من خلال جمع الملاحظات والمعلومات المستعرضة نظريا ومحاولة تطبيقها بالمؤسسة محل الدراسة مما يسمح بالتعمق في مختلف جوانب الموضوع .

8.هيكل البحث:

بهدف دراسة إشكالية الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة تشمل أهم ما يتعلق بالموضوع وتعقبهم خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان: نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي ويتضمن أربع مباحث، ففي المبحث الأول حاولنا التعرض إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه وخصائصه ومكوناته، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى وظائف نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الفرعية له وتم التطرق إلى استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي.

أما عن المبحث الثالث تناولنا مفاهيم الأداء المالي مفهوم القوائم المالية وأهدافها وإلى أهم مكونات القوائم المالية، أما المبحث الرابع فقد تطرقنا إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي (النسب المالية والمؤشرات التوازن المالي والاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي).

الفصل الثاني : ويمثل فصل دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة وكان بعنوان: استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، ولقد تضمن ثلاث مباحث، فقد خصص المبحث الأول لتقديم لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة حيث تطرقنا إلى نشأتها وتعريفها ونشاطها وأهميتها بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي، أما في المبحث الثاني فقد حاولنا التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي من خلال التعرف على عناصر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وإلى مدخلاتها وعملية المعالجة وأخيرا مختلف مخرجاته، وفي المبحث الثالث فقد حاولنا تقييم الاداء المالي للمؤسسة بالاستعانة بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي وحساب مختلف المؤشرات المالية خلال الفترة 2016-2018.

الدراسات السابقة

لقد كان في هذا المجال عدة دراسات اهتمت بموضوع التحليل المالي محاولين ابراز دوره في التنبؤ بتعثر المالي للمؤسسة نجد منها :

1- دراسة محمد نجيب دبابش و طارق قدوري (2010) بعنوان دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

هذه الدراسة عبارة عن ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية بجامعة الوادي ، و تهدف الى بيان اهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، وأكد الباحثان ضرورة تطبيق هذه المؤسسات للنظام المحاسبي المالي لما يوفره من معلومات مالية غنية يسمح تحليلها باتخاذ القرارات و الاجراءات المناسبة لمواجهة مختلف الظروف المالية التي قد تمر بها المؤسسات الاقتصادية ، و قد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها :

*التحليل المالي عملية يتم من خلاله اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية تساهم في مدى نجاح الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة.

*يعتمد التحليل المالي على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية بالإضافة الى مصادر معلومات اخرى

*يتطلب تفعيل التحليل المالي محاسبين مسلحين بالمعرفة العلمية ، الى جانب تطبيق الاساليب الحديثة لضمان قياس الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل فعال.

*غياب التسيير المالي المنضبط في الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و افتقارها للإطارات ذات الكفاءات المهنية يجعلها عرضة لاختلال توازنها المالي و يقوي احتمالات تعثرها المالي نظرا لعدم تحكمها في تسيير تدفقاتها المالية .

2- دراسة تغليسية عبد العزيز،(2016-2015): دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي، دراسة حالة مؤسسة مطاحن البركة زريبة الوادي بسكرة: حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن الأداء المالي ودوره في تحسين الكشوفات المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي، وتوصلت إلى جملة نتائج أهمها: أن المدخلات الصحيحة لنظام المعلومات المحاسبية يزيد من جودة ونجاعة المعلومات المحاسبية والتي بدورها تزيد من جودة وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

3- دراسة أحمد نور الدين، هلايلي إسلام، (2019-2018): دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث يمثل النظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية دورا مهما على جميع الأصعدة في المؤسسة، حيث اعتمد على المنهج الوصفي في دراسته والإجابة عن الإشكالية المطروحة، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن نظم

المعلومات المحاسبية هي الركيزة الأساسية في توفير البيانات اللازمة التي تعكس صورة المؤسسة لخدمة مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة.

الفصل الأول

الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي و الأداء المالي

تمهيد

إن نظام المعلومات المحاسبي جزءا لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية، حيث يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية، الذي يعنى بتوفير البيانات والمعلومات الملائمة من أجل تقييم واتخاذ قرارات صحيحة تساعد المؤسسة على تحقيق الأهداف

كما يعتبر الأداء المالي أداة لتقييم وتحسين أداء أي مؤسسة وذلك لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها، وعليه لا بد من استخدام معايير ومؤشرات مالية تبين الوضعية المالية للمؤسسة وتستطيع بها متابعة نتائج اعمالها بشكل مستمر ومتواصل.

وتعد القوائم المالية المصدر الرئيسي لتزويد بالمعلومات والبيانات المالية التي تشمل مختلف جوانب المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فرغبة المؤسسة في تحقيق الكفاءة والفعالية يتطلب منها تحليل قوائمها المالية التي تعتبر كأساس لتقييم نشاطها وأدائها المالي ذلك من خلال النسب المالية والتوازنات المالية، وبذلك تكتشف نقاط قوتها ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف ووضع علاج لها، ولقد تم تطرق إلى العناصر التالية :

- ماهية نظام المعلومات المحاسبي.
- أسس نظام المعلومات المحاسبي.
- القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء المالي.
- مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول : ماهية نظام المعلومات المحاسبي

إن لنظام المعلومات دور رئيسي في دعم المعلومة المحاسبية وفي هذا المبحث المقسم إلى ثلاث مطالب سوف نتناول مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه و مكوناته واخيرا نتطرق إلى أهم أهدافه .

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه

أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

تعددت المفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبي نضرا لاختلاف أوجه نظر العلماء والباحثين نذكر أهمها:

المفهوم الأول: يعرف على أنه " مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية على طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية." (الحفناوي، 2001، صفحة 55)

المفهوم الثاني: يمكن تعريفه بأنه " ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية ومصادر خارج وداخل المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة." (حسين، 2004، صفحة 47)

المفهوم الثالث: يعرف أيضا بأنه " أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات وإلى الأطراف الخارجية، والجهات الحكومية، والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة." (بلعجوز، 2011، صفحة 205)

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتي حيوي في المؤسسة، بحيث يكون مؤديا لوظيفته التي طور لأجلها وتتمثل هذه الخصائص فيمايلي : (الداية، 2009، صفحة 31)

1- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة والموضوعية في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

2- أن يزود الادارة بالمعلومات بالضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوافرة للإدارة.

3- 587

4- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

5- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية.

6- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوظيفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

7- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلائم مع التغيرات الطارئة على المؤسسة. (الداية، 2009، صفحة 32)

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي ومتطلباته

أولا : مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من أربع وحدات أساسية وهي كالآتي: (الدهراوي، 2005، صفحة 42)

1. وحدة تجميع البيانات

هذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبية يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

2. وحدة تشغيل البيانات:

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدمها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها. ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

3. وحدة تخزين واسترجاع البيانات:

تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

4. وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):

قنوات المعلومات هذه هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية. وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض والإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

5. دورة القرارات الإدارية:

القرارات الإدارية عادة ما تكون اختيار بين البدائل. ويقوم متخذي القرارات بمراجعة أهداف المؤسسة ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة. فإن نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية وهي فكرة التغذية العكسية. (الدهراوي، 2005، صفحة 50)

ثانيا: متطلبات نظام المعلومات المحاسبي

إن نظم المعلومات المحاسبية تستطيع تحقيق أهدافها من خلال متطلبات الأساسية والتي من أهمها : (الزعانين، 2007، صفحة 29)

- المؤسسة التي تهتم بنظام المعلومات تقوم بتسجيل عملياتها المالية ومسك حساباتها.

- ❖ مجموعة الاجراءات المحاسبية، التي تمثل الأسلوب الذي يمكن بواسطته تحقيق العمليات المتبادلة بين المؤسسة والغير، حيث تعتبر نظام المعلومات المحاسبي شبكة وصل بين اجراءات مختلفة ومتكاملة تساعد جميعها في انجاز اعمال المؤسسة، والتي تقوم بعدد من الأحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيم اقتصادية مثل بيع منتجات، واستلام النقدية من العملاء.
- ❖ نظام المعلومات المحاسبي يتطلب وجود وسائل لإيصال البيانات والمعلومات، وتعتبر المستندات أداة لإدخال البيانات إلى هذه النظم، وتستخدم لتحقيق عدد من الغايات أهمها:
  - ✓ أنها تمثل أساسا لاعتماد العمليات المالية.
  - ✓ أنها تساعد في التأكد من صحة العمليات المنجزة، والمسجلة في الدفاتر والسجلات.
  - ✓ أنها تعتبر أداة رقابة على العمليات، وتساعد في عملية تبويب وتصنيف الحسابات.
- ❖ وجود مجموعة من الدفاتر والسجلات التي تسجل فيها كافة العمليات، والبيانات المالية، الواردة في المستندات المؤيدة لها ومثل هذه الدفاتر:
  - دفتر اليومية: والتي يتم التسجيل فيها من واقع المستندات.
  - دفاتر الأستاذ: والتي يتم الترحيل إليها من واقع المستندات.
  - دليل الحسابات: والتي يمثل أداة تصنيف المعاملات، ويساعد في رقابة على الحسابات.
- ❖ ينتج عن نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من التقارير تحمل معلومات، حيث تعتبر التقارير المنتج النهائي لهذه النظم، وتحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة.

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى : (الشريف، 2006، صفحة 54)

1. إنتاج التقارير المالية اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة سواء بيانية وإحصائية أو تقارير التشغيل اليومية .
2. توفير القوائم والتقارير المالية السنوية لإلزامية كقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.
3. تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.
4. تحقيق النظام المعلومات المحاسبي لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المؤسسة ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام.
5. تناسب تكلفة النظام وتكلفة انتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منها بما يحقق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه.
6. توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات السليمة، سواء للمستفيدين الداخليين أو الخارجيين

وبالتالي فإن تحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تحقيق الأمن لهذا النظام والمحافظة على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها.

المبحث الثاني: أسس نظام المعلومات المحاسبي

إن الوظيفة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي هي عملية تجميع، و معالجة، وتوصيل معلومات محاسبية ومالية لجهات خارجية مثل المستثمرين والدائنين والبنوك. كما أن انتشار الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية، له دور فعال منها في وضع الخطط والرقابة.

المطلب الأول: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

من خلال تعريفنا لنظام المعلومات المحاسبي وتبين خصائصه وأهدافه ظهر لنظام المعلومات المحاسبي أربع وظائف أساسية: (قاسم، 2004، صفحة 45)

1- تجميع وتخزين بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية:

تشمل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات والحصول على البيانات من نظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملائمة، التحقق من صحة البيانات وتسجيلها على المستندات، التأكد من شمولية المستندات وكمالها، يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات والوثائق الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل فاتورة أمر البيع وثيقة الشحن ...ألخ، وإتباع مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة البيانات ودقتها ويعتمد في ذلك على نماذج الخاصة للتسجيل تسمى بالوثائق الأصلية، ويهدف إلى تحديد رقابة أفضل على محتويات هذه الوثائق.

2- عمليات المعالجة:

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات وتحويلها إلى معلومات ملائمة ومفيدة في عملية اتخاذ القرارات لمساعدة إدارة المؤسسة في تخطيط وتنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة، وتتضمن هذه المرحلة:

- فرز وتصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا.
- ترحيل محتوي الوثائق والمستندات إلى السجلات الملائمة أي ترحيل العمليات المسجلة في اليومية إلى دفتر الأستاذ العام.
- تسجيل قيود العمليات في دفاتر اليومية اعتمادا على دليل حسابات المؤسسة.
- إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة، بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموعة العمليات المسجلة في اليومية... إلخ.
- إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات.

3- توليد معلومات:

الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، وتكون في شكل قوائم مالية وتقارير إدارية والتي توفر معلومات تشغيلية عن أداء المؤسسة من خلال عرض معلومات عن أنشطتها الرئيسية (المبيعات، المشتريات، المخزون، ....).

4- تأمين الرقابة فعالة على الأصول والبيانات:

الوظيفة الرابعة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ ودقيق، لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
- حماية أصول المؤسسة وبياناتها.

تشمل عملية الرقابة على البيانات الرقابة على المدخلات والمعالجة والمخرجات، حيث تستخدم المؤسسات مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات داخل المؤسسة، وذلك بغية تحقيق الأهداف السابقة ومن أهم هذه الإجراءات :

- التحديد المسبق للمسؤوليات والصلاحيات في تنفيذ الأعمال والأنشطة.
- الفصل بين الوظائف والأعمال المهمة ذات العلاقة ببعضها.
- تأمين التوثيق الكافي والملائم لكل الفعاليات والأنشطة.
- حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة ومأمونة. (قاسم، 2004، صفحة 55)

المطلب الثاني: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على عدة أنظمة فرعية ومن أهمها: (لمين، 2008، صفحة 39)

1. نظم معالجة أوامر البيع:

يختص هذا النظام بمعالجة أوامر العملاء وينتج فاتورة العميل والبيانات الضرورية لتحليل المبيعات على المخزون في كثير من المؤسسات تختص هذه النظم بتتبع أوامر العملاء حتى تشحن المنتجات التامة الصنع إليهم. وتقوم هذه النظم المحسوبة بطرق سريعة ودقيقة وفعالة بتسجيل وفرز طلبيات العملاء وصفقات البيع كما أنها تقدم معلومات عن الطلبيات المقبولة من نظام مراقبة المخزون بحيث تعالج هذه الأخيرة بأكبر سرعة ممكنة.

2. نظم الرقابة على المخزون:

يختص هذا النظام بمعالجة البيانات التي تعكس التغيرات في مستوى المخزونات وتوفر المعلومات اللازمة لشحن المنتجات من الموردين إلى مخازن المؤسسة، وإعادة طلب الشراء لنفس الأصناف. كما تساهم النظم المحوسبة بتسجيل التغيرات في مستوى المخزون، وإعداد وثائق الشحن، وإعلام المسيرين عن المواد التي يجب إعادة تموين المخزون بها، وتقديم تقارير مختلفة عن وضعية المخزون، وتساعد المؤسسة على تقديم خدمة ذات جودة عالية للعملاء مع الحد من الاستثمارات في المخزون ومصاريف الحيازة.

3. نظم حسابات القبض:

تختص هذه النظم بقيد المبالغ التي يدين بها العملاء للمؤسسة، وتنتج قوائم العملاء الشهرية وتقارير إدارة الائتمان لتتبع موقف العملاء. كما أن النظم المحوسبة تسرع من عملية المقبوضات من الزبائن وذلك بإعداد الفواتير الدقيقة في الوقت المناسب، والتقارير الشهرية عن الائتمان المقدم للعملاء كما يقدم تقارير تساعد المسيرين على مراقبة المبالغ المؤتمنة واسترجاع المبالغ المستحقة وهو ما يساهم في رفع أرباح المبيعات على الحساب، مع التقليل إلى أدنى حد من الخسائر الناتجة عن الحقوق السيئة.

4. نظم حسابات الدفع:

يختص هذا النظام بقيد المشتريات مع الموردين والمبالغ التي يدينون بها للمؤسسة والمدفوعات في مقابلها، ويقوم بإعداد الشيكات لتسديد الفواتير وتقارير عن إدارة الخزينة. ويسمح النظام المحوسب بدفع سريع ودقيق للموردين بهدف الحفاظ على علاقات عمل جيدة وضمان حصة ائتمان جيدة إضافة إلى ذلك يسمح بالاستفادة من الخصومات الممنوحة في حالة الدفع السريع.

5. نظم المرتبات:

يستقبل ويمسك يوميا البيانات من بطاقات العمل الخاصة بالموظفين وبيانات أخرى عن التشغيل، وينتج شيكات الأجور، تقارير الأجور وتحليل العمل، وتقارير أخرى يتم إعدادها للمسيرين والمؤسسات الحكومية فيما يخص العائدات، الضرائب والمستحقات الأخرى، وتقارير عن تحليل تكلفة اليد العاملة والإنتاجية.

6. نظم دفتر الأستاذ:

يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة عن الحسابات العملاء، حسابات الموردين، الأجور وأنظمة المعلومات المحاسبية الأخرى، وفي نهاية كل فترة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة وإعداد ميزان المراجعة، جدول النتائج وميزانية المؤسسة. إلى جانب عدة تقارير عن الإيرادات والمصاريف للمسيرين، كما أن النظام المحوسب لدفتر الأستاذ يساعد المؤسسة على القيام بهذه الأعمال بطريقة مرتبة ودقيقة وبمراقبة مالية أحسن، وتقديم تقارير عن وضعية التسيير زيادة على ذلك يقلل من عدد الأفراد وقيمة التكاليف مقارنة بالطرق اليدوية. (لمين، 2008، الصفحات 39-40)

المطلب الثالث: استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي

هناك عدة أسباب أدت إلى استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبي، من أهمها ما يلي: (المطيري، 2012، صفحة 18)

- يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على كمية هائلة من البيانات والمعلومات التي قد تستغرق معالجتها وتخزينها جهدا ووقتا كبيرين، وبالتالي فإن استخدام الحاسوب يساهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر وفي وقت أسرع وبكمية أكبر.
- أسلوب المعالجة محدد مسبقا وفق مبادئ وقوانين تنظيمية وحكومية، مما يعني إمكانية إعداد نتائج محاسبية تتطابق مع الأسلوب.
- هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام وأعمال نهاية السنة، التي قد تخلق الملل والروتين في نفسية المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسوب عن طريق برمجيات خاصة.
- زيادة أهمية المعلومات المحاسبية زاد من عدد طالبيها، كما أن مصادر تدفق البيانات متعددة وللتحكم في هذا التدفق من إلى نظام المعلومات المحاسبي تمت الاستعانة بالنظام الآلي.
- انخفاض أسعار الحواسيب أسهم في تعميم استعمالها، وفي توافر عدد من البرامج الجاهزة التي تساعد في أداء العمل المحاسبي، كما ظهرت مؤسسات خاصة لإنتاج البرمجيات، وبالتالي انتشرت الثقافة المعلوماتية وأصبحت جزء من ثقافة المؤسسة.

المبحث الثالث: القوائم المالية كأساس للأداء المالي

إن للقوائم المالية الخمس الآتي ذكرها في المطالب التالية دور هام في تحليل الأداء المالي للمؤسسة وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: أساسيات حول الأداء المالي

يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما وذلك لقياس أداء المؤسسة، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل والصحيح.

أولا: تعريف الأداء المالي

التعريف الأول: " يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة. ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم." (الخطيب، 2010، صفحة 35)

التعريف الثاني: " انعكاس للمركز المالي للمؤسسة المتمثل بفقرات كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال المؤسسة لفترة زمنية معينة." (طالب و المشهداني، 2011، صفحة 68)

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أيضا وبشكل خاص من عملية متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها تقييم فاعلية أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية واستثماراتها والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية وسيولة المؤسسة.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة.
- تقييم مديونية المؤسسة.
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة.
- تقييم تطور حجم المؤسسة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم، الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات. (الخطيب، 2010، الصفحات 46-48)

ثالثا: أهداف الأداء المالي

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للمؤسسات في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أن يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية: (الخطيب، 2010، صفحة 47)

1. تمكين المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته.
2. يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية.
3. يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

المطلب الثاني: القوائم المالية وأهدافها

تعتبر القوائم المالية مخرجات لنظام المحاسبي التي تعدها المؤسسة بشكل دوري والتي توضح نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي وتعرض هذه القوائم على المساهمين، وتشكل القوائم المالية للمؤسسة جوهر وأساس عملية تحليل وتقييم الأداء المالي وأهم هذه القوائم هي الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، ملحقات والإيضاحات.

أولا: تعريف القوائم المالية

"تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشئة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمنشئة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتُمكن ايضا التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية." (الجعارات، 2008، صفحة 93)

ثانيا : أهداف القوائم المالية

تقوم القوائم المالية بـ: (نور، 2004، صفحة 781)

- توفير معلومات عن المركز المالي والأداء، والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة والتي تساعد العديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الادارية.
- تقديم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي للمؤسسة في قائمة منفصلة من قائمة التدفقات النقدية.

- قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم التي تستخدم حاليا بواسطة محللي القوائم المالية وتهدف إلى تحويل قائمة الدخل إلى قائمة للنقدية الواردة والصادرة من وإلى المؤسسة.
- تساعد القوائم المالية في تقديم معلومات مفيدة في مجال تخطيط الاحتياجات النقدية المستقبلية.

المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية

حسب ما حددته القانون 07- 11 بتاريخ 25 نوفمبر2007 (ماي، 2007، صفحة 8)المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنويا، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات، ماعدا المؤسسات صغيرة جدا، أصبح من الضروري إعداد قوائم المالية وفق متطلبات معايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكيفية عمل تحليل المالي لتلك القوائم، وتتمثل في: (شنوف، 2008، صفحة 180)

أولا: الميزانية (قائمة المركز المالي)

تبين الميزانية المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، يتضمن جانب الميزانية الأيمن موجودات المؤسسة (الأصول) وتمثل الموارد الانتاجية المستخدمة في عملياتها، وفي الجانب الأيسر من الميزانية يتم إدراج مطلوبات المؤسسة (الخصوم). (العالي، 2012، صفحة 64)

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة. ويقصد بالحالة المالية للمؤسسة مركزها المالي، كما تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين منفصلين عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.(أنظر الملحق A) (عاشور، 2011، صفحة 41)

ثانيا: قائمة حسابات النتائج (قائمة الدخل)

هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة . (المحاسبة، 2011، صفحة 79)

حيث تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات. (أنظر ملحق B) (السواوري، 2013، صفحة 258)

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

يطلق عليها قائمة الموارد النقدية واستخداماتها التي تتيح إمكانية التعرف على المصادر والاستخدامات (التدفقات الواردة والصادرة) النقدية. وبالتالي حصر أسباب التغير في رصيد النقدية خلال فترة (اللطيف، 2006، صفحة 67) ، لأن اتخاذ قرار الإنفاق المستقبلي يقوم على أساس التدفقات النقدية، فالنفقات و الإيرادات تحدد بالقيم التي حصلت أو دفعت فعلا (لسلوس، 2004، صفحة 37). كما تعتبر قائمة التدفق النقدي بمثابة صلة الوصل بين قائمتين (جدول حسابات النتائج والميزانية)،(أنظر ملحق C)ويتوجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجية. (مطر، 2006، صفحة 166)

رابعا: قائمة تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. (أنظر الملحقD)

والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.
- ✓ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- ✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد،...).
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 26-27)

خامسا: ملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على المعلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل اعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية: (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 38)

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغييرات الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعلومات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

إن تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم بهدف تقديم المعلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية. (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 38)

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تعد النسب والمؤشرات المالية من أهم أدوات التحليل المالي شيوعا واستخداما في تقييم الوضع والأداء المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الأول: النسب المالية

من بين أسهل الأدوات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الميزانية وحسابات النتائج للمؤسسة، النسب المالية وقد استعملت هذه الأداة (النسب المالية) منذ بدء اهتمام المعنيين بمردودية الأموال في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، وقد تطورت كيفية استعمال واختيار النسب من طرف الماليين المختصين في التسيير مما جعل النسب المالية تأخذ مجالا واسع .

أولا: تعريف النسب المالية

النسبة المالية تعني نسبة رقم معين من الأرقام القوائم المالية إلى رقم أخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة ثانية. بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا.

ولأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لابد أن تكون أرقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية، وبخلافه نحصل على نسبة دون معنى أو مدلول . (الحيالي، 2009، صفحة 12)

ثانيا: أنواع النسب المالية

عند تحليل الوضع المالي يمكن استخدام عدد ضخم من المعايير والنسب المالية المختلفة ، نظرا لاختلاف المؤسسات باختلاف فروع نشاطها وأحجامها ، حيث يؤدي إلى التفاوت في أهمية نفس النسبة من مؤسسة إلى أخرى . ويمكن تصنيف النسب إلى أربع مجموعات لاكن سوف نتطرق إلى الرئيسية منها فقط هي :

1. **نسب التمويل** : اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة .ونبين ذلك في الجدول التالي : (لسلوس، 2004، صفحة 45)

جدول (01): نسب التمويل

نسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	تقيس مدى تغطية الأصول غير الجارية بالأموال الدائمة، منها يمكن استنتاج وجود رأس مال عامل أم لا. حدها الأدنى هو 1 حدها المتوسط 1,2 .
التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية	تعني قدرة أموال مساهمين على تغطية الأصول غير الجارية، وتبين النسبة التي تحتاجها مؤسسة من القروض الطويلة الأجل لتوفير حد الأدنى من رأس المال العامل.

الاستقلالية المالية	الأموال خاصة / مجموع الديون	تقيس درجة الاستقلالية المالية عن الدائنين القيمة النموذجية المتوسطة لها هي 0.5
التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	تبين قدرة تغطية الموجودات مؤسسة بأموال خارجية (ديون) فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة .

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (لسلوس، 2004، صفحة 45)

2. **نسب السيولة** : هي مؤشر مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل وتتمثل هذه النسب في الجدول التالي : (شيحة، 2010، الصفحات 84-85)

جدول (02) : نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	تقيس مدى تغطية الأصول الجارية بكل مكوناتها، كل الديون قصيرة الأجل، والقيمة النموذجية تكون أكبر من 1 .
السيولة السريعة	الأصول الجارية — المخزون / الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات مخزون بطيء الدوران ويستحسن أن تقترب من 0,70 وقد تعطى لها حدود أقل.
السيولة جاهزة (خزينة فورية)	الموجودات و مايماثلها / الخصوم الجارية	تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل باعتماد على سيولة موجودة حاليا تحت تصرفها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (شيحة، 2010، الصفحات 84-85).

3. **نسبة الربحية (المردودية)** : و نسبة الربحية تمثل المردودية المثالية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، و هي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها وندرج بعض نسب الربحية في الجدول التالي: (لسلوس، 2004، صفحة 51)

جدول (03): نسبة الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
ربحية الأصول	النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول	تقيس هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، و بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول غير الجارية والأصول الجارية من النتيجة الإجمالية. وتبين مردودية الأصول المستخدمة.
ربحية الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	تقيس مردودية الأموال خاصة، وهي نتيجة متحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، وكلما كانت النسبة مرتفعة دل ذلك على كفاءة استغلال الأموال المؤسسة.
ربحية النشاط	النتيجة الصافية / رقم الأعمال السنوي	تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، وهي تقيس نشاط المؤسسة وتبين هذه النسبة كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (لسلوس، 2004، صفحة 52).

المطلب الثاني التوازنات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ولقد استعملت ثلاثة توازنات من طرف المحللين وهي :

أولا: رأس المال العامل

1. تعريف رأس المال العامل وكيفية حسابه:

يعتبر رأس المال أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين. ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية كل الأصول غير الجارية. (ملكية و ميلود، 2010، صفحة 49) حيث يحسب بطريقتين: (نعيمة، 2008، الصفحات 69-70)

- من أعلى الميزانية : ويحسب بالفرق بين الأموال الدائمة والأصول غير الجارية.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية

- من أسفل الميزانية : وفي هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية.

رأس المال العامل = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

وفي الشكل الموالي يبين طريقين لحساب رأس المال العامل :

الشكل(01): طرق حساب رأس المال العامل

حساب رأس المال العامل بالاعتماد على القسم السفلي من الميزانية

الأصول الجارية	الخصوم الجارية
رأس المال العامل	

حساب رأس المال العامل بالاعتماد على القسم العلوي من الميزانية

الأصول غير الجارية	الأموال الدائمة
رأس المال العامل	

المصدر: (نعيمة، 2008، صفحة 70)

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة فتحقيق رأس المال العامل موجب داخل المؤسسة، يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

2. قاعدة التوازن المالي:

محتوى هذه القاعدة انه يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، و لتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل موجب.

أي أن: رأس المال العامل > 0

و في هذا الصدد نتوجه إلى دراسة حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور: (بن ساسي و قريشي، 2006، الصفحات 68-69)

1.2 منظور أعلى الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول غير الجارية، و يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:(أنظر ملحقE)

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية) في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول غير الجارية، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.
- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية) في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية) وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ويمكن تمثيل الحالات الممكنة لرأس المال العامل بيانيا من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (02): الحالات الممكنة لرأس المال العامل

الحالة الأولى : رأس المال العامل موجب > 0

<table>
<tr><td>الأصول غير الجارية</td><td>الأموال الدائمة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الأصول الجارية</td><td>رأس المال العامل</td></tr>
<tr><td>الخصوم الجارية</td></tr>
</table>

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب < 0

<table>
<tr><td>الأصول غير الجارية</td><td>الأموال الدائمة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">رأس المال العامل</td><td rowspan="2">الخصوم الجارية</td></tr>
<tr><td>الأصول الجارية</td></tr>
</table>

الحالة الثالثة: رأس المال العامل = 0

<table>
<tr><td>الأصول غير الجارية</td><td>الأموال الدائمة</td></tr>
<tr><td>الأصول الجارية</td><td>الخصوم الجارية</td></tr>
</table>

المصدر : (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 69)

2.2 منظور أسفل الميزانية: يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها الجارية وهي الأكثر قابلية للتحول إلى سيولة إلى نقود سائلة، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، و هناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب : الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية ويبقى فائض يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي للمؤسسة.
- **الحالة ثانية** : رأس المال العامل معدوم: أي أن الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية، في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية دون تحقيق فائض أو عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث. (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 70)

- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل سالب: يعني أن الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية، في هذه الوضعية تكون الأصول الجارية القابلة للتحصيل في الأجل القصيرة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

3. أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى :

1.3. رأس المال العامل الخاص : يعتبر (إذا كان موجب) الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الجارية وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول غير الجارية بل أيضا تمول جزء من الأصول الجارية. ويحسب كما يلي : (عدون، 1999، صفحة 46)

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية

أي : رأس المال العامل الخاص = الأصول الجارية – مجموع الديون

ر. م . ع . الخاص = رأس المال العامل الدائم – الخصوم غير الجارية

2.3. رأس المال العامل الإجمالي : ويعني هذا المفهوم القيمة التي تغطي مجموعة الأصول الجارية، والتي طبعا تستعمل لدورة استغلالية واحدة . ويحسب وفق العلاقة التالية: (شيحة، 2010، صفحة 74)

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الجارية

أو : ر. م.ع . الإجمالي = ر. م.ع. خاص + ر. م.ع.الأجنبي.

أي : ر. م . ع. الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة لتحقيق + قيم جاهزة

3.3. **رأس المال العامل الأجنبي:** وهو مجموعة الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة أي قيمة ديونها المختلفة . ويحسب وفق العلاقة التالية : (شيحة، 2010، صفحة 73)

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

أي : ر . م . ع . الأجنبي = الأصول المتداولة – الأموال الخاصة

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

تدرس احتياجات رأس المال العامل في أجل القصير، وتصبح ديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موردا لدورة الاستغلال، بينما الأصول الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال ، فيحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات كما في الشكل التالي: (لسلوس، 2004، صفحة 34)

شكل رقم(03): احتياجات رأس المال العامل

احتياجـــات الـــدورة					
أوراق قبض	زبائن	سندات التوظيف	منتجات تامة	موارد أولية	
احتياجات رأس المال العامل					
أوراق دفع	ديون الاستغلال	ديون شركاء	موردون	ديون المخزونات	
مـــوارد الـــدورة					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (لسلوس، 2004، صفحة 34)

في التحليل المالي عندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعاب على المسيرين وجود موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، وإذا كانت قيمة احتياجات رأس المال موجبة فيعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا عن موارد مالية مادام ضمان التسديد موجودا والمتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد .

تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – الموجودات ومايماثلها) –
(الخصوم الجارية – السالفات المصرفية)

ثالثا: الـخـزيـنـة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموع الأموال التي في حوزتها لمدة دورة الاستغلالية، وهي تشمل صافي الموجودات وما يماثلها أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من المبالغ سائلة خلال الدورة. (عدون، 1999، صفحة 51)

وفي التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا حيث يتوقف بين التوظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين : (ملكية و ميلود، 2010، صفحة 53)

الخزينة = الموجودات وما يماثلها – السلفات المصرفية
الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

تظهر الخزينة من الشكل :

شكل(4): الخزينة

الموجودات وما يماثلها	**الخزينة**
	السلفات المصرفية

المصدر: (عدون، 1999، صفحة 51).

يتم تحقيق التوازن، من خلال الخزينة فتضاف إلى السيولة إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، أو تنقص لتصبح سالبة إذا كان رأس المال العامل المتواجد لا يعطي احتياجات رأس المال العامل وذلك فهي عامل تعديل بينهما. وسنوضح ذلك من خلال الشكل التالي : (نعيمة، 2008، صفحة 81)

شكل (05) : حساب الخزينة

احتياجات رأس المال العامل	رأس المال العامل	رأس المال العامل	احتياجات رأس المال العامل
الخزينة		الخزينة	

المصدر : (نعيمة، 2008، صفحة 81)

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي

يمكن تصنيف المؤشرات إلى مؤشرات تقليدية وأخرى حديثة، حيث تطرقنا سابقا إلى أكثر الأساليب التقليدية شيوعا في تقييم الأداء المالي كالنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعتمد على البيانات المحاسبية، ومن أكثر الأساليب الحديثة في تقييم الاقتصادي ظهر مفهومي القيمة الاقتصادية المضافة (***EVA**) والقيمة السوقية المضافة (***MVA**).

أولا: معيار القيمة الاقتصادية المضافة: يتكون إجمالي رأس المال من الأسهم الممتازة والعادية وعلى هذا الأساس فإن القيمة الاقتصادية المضافة تمثل تقديرا للأرباح الاقتصادية الحقيقية للعام وهي تختلف جذريا عن الأرباح المحاسبية، وتمثل الدخل المتبقي بعد طرح تكلفة الأموال في حين أن الأرباح المحاسبية لا تأخذ في الاعتبار أي تكلفة لأموال الملكية. (حياة، 2011، صفحة 41)

ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة – مكافأة الأموال

وفي ضوء تحديد القيمة الاقتصادية المضافة تؤكد مؤسسة (Sterne Stewart) شكل التأثير المباشر والقوي بينها وبين ثروة الملاك وبالتالي القيمة السوقية للسهم، فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبة يعني أن المؤسسة ساهمت بشكل مباشر في التأثير في ثروة الملاك وهذا إما بزيادة الأرباح بعد الضريبة أو انخفاض كلفة الاستثمار. أما لو كانت سالبة فهذا يعني أن المؤسسة تستهلك رأس المال المستثمر أكبر من الربح مما يؤثر سلبا على ثروة الملاك. (الزبيدي، 2004، صفحة 250)

ثانيا: معيار القيمة السوقية المضافة: يقصد به " الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقترضين" (حياة، 2011، صفحة 43)، وهذا المعيار يعد شامل في قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة. (الزبيدي، 2004، صفحة 261)

ويتم حساب القيمة السوقية المضافة بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة= القيمة السوقية للأسهم – القيمة الدفترية لحقوق الملكية

حيث

القيمة السوقية للأسهم = (عدد الأسهم المصدرة) (سعر السهم)

عوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

تتأثر القيمة السوقية المضافة بعدد من العوامل الرئيسية بعضها يؤثر بالزيادة والآخر بالنقصان، ومن هذه العوامل ما يلي: (الزبيدي، 2004، صفحة 261)

1. **معدل النمو**: ويقصد بها العلاقة بين النمو في الإيرادات وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر في الشركة، فيجب أن يكون هناك نموا في الإيرادات وصافي الأرباح التشغيلية تفوق كلفة رأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة.
2. **كثافة رأس المال المستثمر**: ويقصد به مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات، أي كلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات كلما زادت القيمة السوقية المضافة نظرا لانخفاض كلفة رأس المال.
3. **قيمة هامش الربح**: يقصد بهذه القيمة الحد الأدنى من هامش الربح اللازم لتحقيق وزيادة قيمة حقوق المساهمين أي أنه كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح اللازم لتحقيق زيادة في قيمة حقوق الملكية كلما زادت القيمة السوقية المضافة.

خلاصة الفصل :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي وخاصة في عصرنا الحالي ركيزة من الركائز الأساسية التي تلعب دورا جوهريا في نجاح النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ما تنولنه في هذا الفصل وتعرفنا نظام المعلومات المحاسبي كأحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإدارية يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الاطراف الخارجية والداخلية، كما تطرقنا إلى مكونات نظام المعلومات المحاسبي ومتطلباته.

كما تعرفنا أيضا على الأداء المالي الذي يعد من أكثر ميادين الأداء استخداما لتقييم أداء حيث أنه يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والأجل القصير من أجل تشكيل ثروة.

ولتقييم أداء أي مؤسسة يجب الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة لأنها الأساس الذي تبني عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها، والتي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن أجل فهم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية واستخدامها بشكل صحيح لمعرفة أدائها المالي فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذا المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية.

وعليه فبالاعتماد على القوائم المالية والتي هي مخرجات النظام المحاسبي يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسنيه من خلال استخدام النسب المالية، التوازنات المالية، المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي، وسنحاول استخدام تلك المؤشرات في الفصل التطبيقي من خلال دراسة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بأوماش بسكرة.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة–

تمهيد

بعد دراسة كل من نظام المعلومات المحاسبي والأداء المالي من الناحية النظرية سنقوم بإسقاط المعارف النظرية على الجانب العملي مما يعطي أكثر موضوعية.

ولقد تم إختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بأوماش بسكرة لإجراء الدراسة التطبيقية، لمعرفة كيف تعتمد على نظام المعلومات المحاسبي في تقييم وتحسين أدائها المالي للوقوف على مدى استغلال مواردها ووضعيتها المالية وسيتم التركيز على القوائم المالية باعتبارها أهم مصادر تقييم الأداء المالي ومنه سوف نتناول العناصر التالية وهي:

- تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–
- واقع نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–.
- محاولة تقييم الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بالاستعانة بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

تعد مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب المتواجدة في بسكرة من أكبر المؤسسات الجزائرية لذلك سنتعرف إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي مؤسسة ذات طابع خاص، أنشأت في إطار الشراكة بين مستثمر خاص وطني ومجموعة الغرير الإماراتية المختصة في الصناعات الفلاحة والغذائية خصوصا صناعة الحبوب ومشتقاتها، وقد تأسست مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب على شكل شركة ذات المسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره: 135 مليون دينار جزائري، موقعها الجغرافي ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال بولاية بسكرة. حيث تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية ويقطعها الطريق الوطني رقم: 03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها الشرقي وكذا يقطعا خط السكة الحديدية. وبالمحاذاة من مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة (CCLS) التي تزودها بالمواد الأولية القمح بنوعيه (اللين والصلب).

ولقد تم إقامة المشروع بالمنطقة الصناعية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الاعتبارات الجبائية، حيث إن المؤسسة استفادة من الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (12-93)، وذلك كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

في 04 جوان 2007، تم التحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) إلى شركة ذات أسهم (SPA) حيث تم رفع رأس مال الاجتماعي من 135 مليون دينار جزائري إلى 300 مليون دينار جزائري.

تتربع المؤسسة على مساحة تبلغ: 54225 م2 ، منها 4920 م2 مغطاة موزعة على كل من وحدة الدقيق والقرينة بمساحة تقدر بـ 2850 م2 ووحدة الكسكسي ب 2070 م2 .

تتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب على أربع وحدات هي:

1. وحدة إنتاج الدقيق والفرينة وهي الوحدة الرئيسية.
2. وحدة الكسكس ونشاطها هو انتاج الكسكس بنوعيه المتوسط والرقيق.
3. وحدة استيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام، لكنها ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه " اللين ولصلب "
4. وحدة صوامع تخزين الحبوب وهي طور الانجاز تقع بميناء "جن جن" بولاية جيجل.

المطلب الثاني: أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

إن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (GMSud) تعتبر مؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة باعتبارها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات استهلاك واسع، وتتوجه بهذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس بها المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة.

ويمكن تجسيد أهمية المؤسسة في النقاط التالية:

- تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية للمستهلك.
- تلبي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجات السوق.
- توفير مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.
- الموقع الجغرافي المتميز الذي يمكن المؤسسة من الاتصال بمناطق عديدة.

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب و هيكل التنظيمي.

أولا: اهدافها:

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وحتى تقوي مركزها التنافسي أمام منافسة المنتجات الأخرى، و حتى يتسنى لها جذب المستهلك و دفعه لطلب منتجاتها، سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها و تتمثل فيما يلي:

– العمل على تلبية حاجات السوق من المنتجات الغذائية.

– وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.

– ضمان موقع الريادة في مجال تخصصها.

– وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.

– تخفيض التكاليف الانتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

– توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأمامي والخلفي.

من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن المؤسسة واعية بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وقد سطرت أهدافا طويلة وأخرى قصيرة الأجل ركزت من خلالها على جانبين مهمين هما المنافسة والمستهلك.

ثانيا: الهيكل التنظيمي:

يبين الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها، والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي يبين هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة:

الشكل رقم(06): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

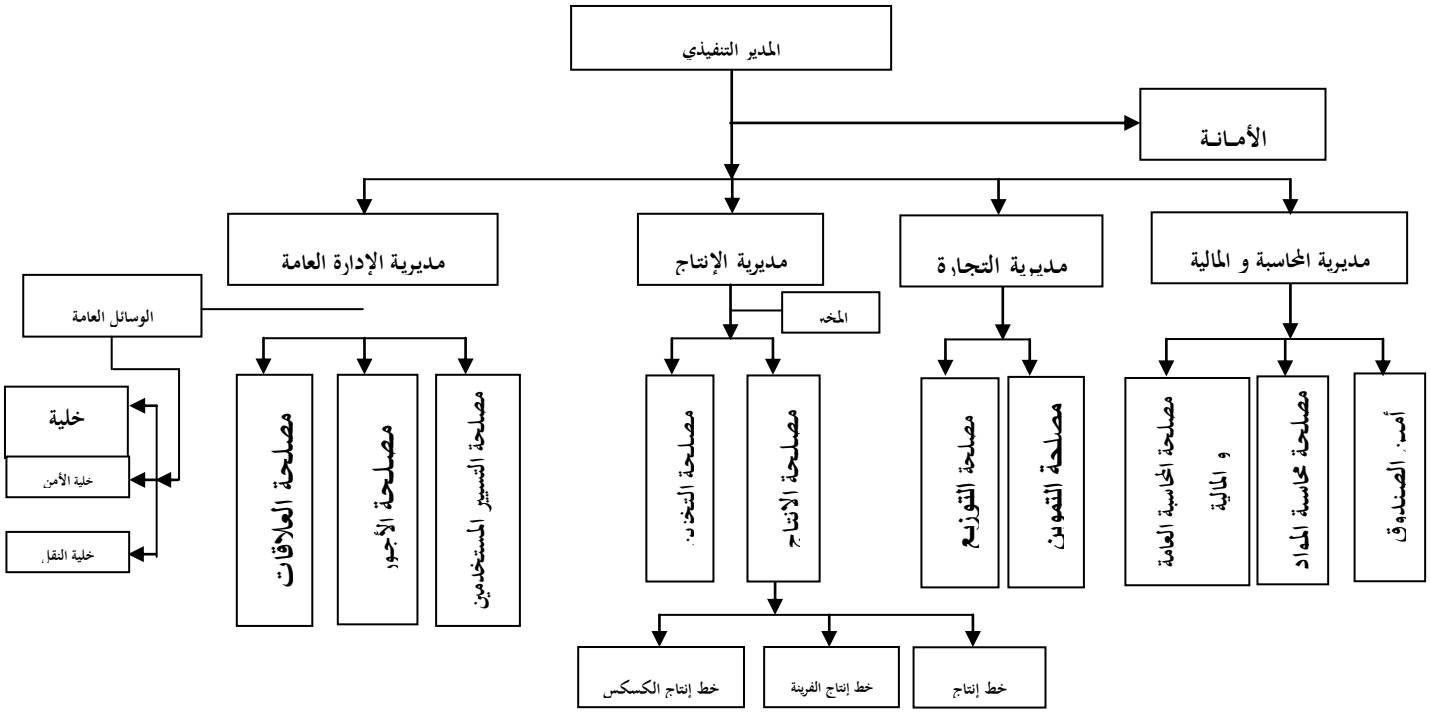

المصدر: مديرية الإدارة العامة

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من الأنظمة الرئيسية داخل المؤسسة بما في ذلك مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب باعتبار أن أي عملية تحدث فيها إلا ولها أثر مالي ومحاسبي لابد من تسجيله، بهدف انتاج التقارير والقوائم المالية التي تلبي احتياجات مستخدميها.

المطلب الأول: عناصر نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الفرعية له لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–.

أولا: عناصر نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

1) **بشرية:** لا يوجد نظام معلومات بدون أفراد كيفما كانوا مستخدمين للنظام عمال، إطارات، الذين من أجل تحقيق مهامهم يستخدمون المعلومة المنتجة بواسطة النظام وقدراته الآلية أو التي تمد النظام بمعطيات جديدة...، وتستعين مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بمجموعة من الاطارات والفنيين الأعوان من أجل تحقيق أهداف نظام معلوماتها بصفة عامة ونظام معلوماتها المحاسبي بصفة خاصة.
2) **آلات:** نظام المعلومات يقوم في أغلب الأحيان على تكنولوجيا المعلومات الرقمية (شبكة، كمبيوتر ووحدات ملحقة، وحدات العمل...)لاحظنا من خلال زيارتنا للمؤسسة أنها تعتمد على مجموعة كبيرة من الحواسيب من علامات تجارية مختلفة مثل: INTEL، HP، ACER بالإضافة إلى الملحقات كالآلات الطابعة.
3) **برمجيات وإجراءات:** في الحالات المألوفة نظام المعلومات يعتمد على استخدام الكمبيوتر وهذا الأخير لا يستطيع العمل بدون برامج بمعني برامج مسجلة تتحكم في التشغيل الآلي للآلات، ومن بين البرامج التي تستخدمها مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب برامج
4) **المعطيات:** تتمثل في أشكال متنوعة (أرقام، صور، نصوص، أصوات...)، هذه الموارد الأساسية تجسيد المعلومة المحازة من طرف المؤسسة سواء كانت معطيات تعكس أحداث جديدة (إدخال أمر انتاج استجابة لطلب أحد عملاء المؤسسة) سواء معلومات نتيجة عن معالجات سابقة ومخزنة من أجل إعادة استخدامها (الكمية المخزنة من الدقيق مثلا والتي حسبت سابقا بواسطة الكمبيوتر مع كل حركة دخول وخروج)، هذه المعطيات تشكل المادة الأولية للمعالجة تشكيل معارف للمؤسسة وهي عبارة عن أصول حقيقية، ضرورية لتشغيله.

ثانيا: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

يشتمل نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة على نظم فرعية هي:

1. النظام الفرعي للمحاسبة والمالية؛
2. النظام الفرعي لمحاسبة الموارد ويشبه إلى حد ما محاسبة التكاليف وان اختلفت التسمية؛
3. النظام الفرعي لمحاسبة الموازنية أو الميزانية التقديرية (علما أن المؤسسة تلجأ لإعداد الميزانية التقديرية فقط في حالة احتياجها لها –في حالة اقتراض مثلا– وتقوم بها مصلحة المحاسبة والمالية).

المطلب الثاني: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي ومعالجة بياناته لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

أولا: مدخلات

تعتبر البيانات بمثابة المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي، وتنشأ هذه البيانات من خلال قيام المؤسسة لأنشطتها، بحث توثق بواسطة المستندات التي تعتبر مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، والتي تمثل اثبات لمختلف العمليات (الشراء، البيع...).

حيث يتواجد بالمؤسسة مجموعة من الأنظمة الفرعية والمتمثلة في نظام المعلومات الخاص بالتموين، التخزين، الإنتاج، التوزيع والمبيعات، فمن خلال هذه الأنظمة يتم جمع وتصنيف وتلخيص البيانات ومن ثم تحويلها إلى معلومات أولية، ومن ثم تسليمها لمديرية المحاسبة والمالية، من أجل القيام بعملية المعالجة النهائية لها، حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم بجمع البيانات من حيث الكمية المشتراة من القمح وسعر الشراء، ثم تصنيفها حسب نوع القمح (صلب، لين) وحسب نوع المورد، ومن ثم تلخيصها وترتيبها وتخزينها في الدفاتر، بعد ذلك يتم استرجاعها للحصول على معلومات أولية، تنتقل إلى مديرية المحاسبة والمالية في شكل كشوفات للمبيعات وجداول الشراء والبيع، للقيام بالمعالجة النهائية.

ثانيا: معالجة

تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة بمعالجة بياناتها باستخدام الاعلام الآلي بنسبة كبيرة، حيت تتم المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي على مستوى مصلحة المحاسبة العامة والمالية، من خلال:

- معالجة البيانات الخاصة بالمشتريات والمصروفات التي تنتج من مصلحتي التموين والتخزين، حيث قد تمت معالجتها مبدئيا بالاعتماد على برنامج G.P.R؛ فهو برنامج ينظم عمليات سير المخزون عن طريق مجموعة من الجداول التى تتم بها المعالجة.
- معالجة البيانات الخاصة بالإيرادات الناتجة عن عمليات البيع، حيث أنه قد تم معالجتها مبدئيا بالاعتماد على برنامج G.S؛ وهو برنامج يسهل عمليات مديرية التجارة بالمؤسسة، وأخيرا معالجة عمليات الاستثمار.

المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنب تمر بمرحلتين وهما:

1. مرحلة التسجيل في دفتر اليومية:

عندما تقوم مصلحة التموين والتجارة بتسليم الوثائق والمستندات المتعلقة بالعمليات السابقة الذكر، يتم التأكد من صحتها ودقتها، ومن ثم تقييدها في دفتر اليومية، حيث أن هناك مجموعة من الدفاتر اليومية والمتمثلة فيما يلي: يومية المبيعات، يومية المشتريات ، يومية المخزونات، يومية الاستثمارات، يومية الصندوق، يومية الأجور.

2. مرحلة الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

بعد تجميع العلميات في دفتر اليومية، تأتي مرحلة ترحيلها إلى دفتر الأستاذ لترصيدها، وتتم عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ عن طريق جهاز الكمبيوتر، بقيام المحاسب بإدخال البيانات في خانات، من خلال برنامج C.E.T.E.C للقيام بحساب الأرصدة الدائنة والمدينة، ثم نقلها إلى جدول ميزان المراجعة بهدف استخراج التقارير والقوائم المالية.

المطلب الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة الطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

بعد مرحلة الترحيل إلى دفتر الأستاذ تأتي مرحلة إعداد المخرجات والمتمثل في المعلومات المحاسبية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أولا: القوائم المالية

وتمثل أهم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي ويتم إعداد القوائم المالية وفقا المخطط المحاسبي الوطني كانت تنتج ثلاث قوائم وهي الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى الملاحق وبداية من 2016/01/01 تم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي المالي حيث أضافت إلى الثلث قوائم سابقة الذكر قائمتي جدول التدفقات النقدية وجدول التغير في الأموال الخزينة، وبالتالي اصبحت خمسة قوائم مالية إجبارية لابد من إنتاجها.

ثانيا: تقارير النشاط

بالإضافة إلى القوائم المالية يوفر نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من التقارير التي تحظى بأهمية بالغة داخل المؤسسة من خلال توفيرها لمعلومات مهمة تساعد على أداء وظائفها، حيث تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بإعداد تقرير عن النشاط بصفة شهرية، وتتضمن ما يلي:

- المبيعات الشهرية للمنتجات بالجملة أو لنقاط البيع.
- حركة المخزون من حيث الاستقبال والاستهلاكات ومخزون آخر المدة.
- التنازل عن الدقيق لوحدة الكسكس.
- رصيد العملاء.
- كمية الإنتاج والمبيعات.
- كمية المنتجات المحولة لنقاط البيع.
- تطور المبيعات من حيث الكميات والقيمة.

ثالثا: الإقرارات الضريبية

باعتبار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تخضع للنظام الحقيقي فهي ملزمة بتقديم تصريحات ضريبية سنوية وأخر شهرية:

– السنوية تتمثل في الميزانية الضريبية وجدول حسابات النتائج الضريبي الذي يوضح النتيجة الخاضعة للضريبة.

– الشهرية تتمثل في التصريح الشهري لرقم الأعمال G50 والذي يتضمن الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الأجور(IRG).

بالإضافة إلى التقارير السابقة تقوم المؤسسة بإعداد الميزانيات التقديرية التي تساعدها في تقييم نشاطها، إضافة إلى تقرير محافظ الحسابات الذي يصادق على صحة الحسابات والقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة، وذلك بهدف المراقبة وتقييم الأداء وتصحيح الانحرافات والسيطرة عليها قبل تضخمها وخروجها عن السيطرة، حيث إن وجد نقص في المخرجات فيعاد جزء منها إلى المدخلات من أجل تعديلها، وذلك عن طريق جهاز الكمبيوتر وهذا ما يسمي بالتغذية العكسية بهدف الحصول على بدائل أفضل تساعد في اتخاذ القرارات.

المبحث الثالث: محاولة تقييم الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بالاستعانة بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

على ضوء المعطيات المقدمة من طرف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة سنقوم بتقييم أداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وهي عبارة عن القوائم المالية لها للفترة (2016-2018) باستعمال مؤشرات التقييم.

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانيات المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة للفترة (2016–2018).

سنقوم أولا بعرض الميزانيات المالية ثم نقوم بتحليلها.

1. بالنسبة لجانب الأصول :

جدول رقم (04): جانب الأصول للميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2016–2018).

الأصول	2016	2017	2018
أصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء (goodwill)	**0,00**	**0,00**	**0,00**
تثبيتات معنوية	**0,00**	**0,00**	**0,00**
تثبيتات عينية	**567 041 327,5**	**488 904 701,6**	**409 132 451,8**
أراضي	74 715 080,00	74 715 080,00	74 715 080,00
مباني	328 084 132,74	316 853 496,04	305 161 843,10
تثبيتات عينية أخرى	164 242 114,84	97 336 125,55	29 255 528,70
تثبيتات ممنوح امتيازها	0,00	0,00	0,00
تثبيتات جاري انجازها	**9 455 449,94**	**9 565 529,94**	**4 782 764,97**
تثبيتات مالية	**169 172 924,80**	**123 752 850,16**	**173 758 044,5**
تثبيتات موضوعة موضع معادلة	0,00	0,00	0,00
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	73 774 137,90	0,00	0,00
سندات أخرى مثبتة	0,00	0,00	0,00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	85 545 739,01	113 909 802,26	163 904 996,68
ضرائب مؤجلة على الأصل	9 853 047,90	9 853 047,90	9 853 047,90
مجموع الأصول غير الجارية	**745 669 702,33**	**622 233 081,69**	**587 673 261,36**
أصول جارية			
مخزونات و منتوجات قيد التنفيذ	**59 749 407,36**	**44 051 799,82**	**41 344 951,70**
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	**153 374 600,5**	**177 164 719,00**	**108 477 798,39**
الزبائن	69 278 509,70	92 207 917,66	75 385 865,53
المدينون الآخرون	84 096 090,82	85 556 801,34	29 465 440,62
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة	0,00	0,00	3 626 492,24

الموجودات وما شابهها	**41 339 404,87**	**23 065 475,88**	**22 874 434,35**
الأصول الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	0,00	0,00	0,00
الخزينة	41 339 404,87	23 065 475,88	22 874 434,35
مجموع الأصول الجارية	**254 463 412,76**	**244 881 994,70**	**172 697 184,44**
المجموع العام للأصول	**1 000 133 115,09**	**867 115 076,39**	**760 370 445,80**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

1.1. الأصول غير الجارية

يوجد انخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 123 436 620,7 دج بنسبة 16,55% ويرجع ذلك إلى تغير في قيمة المباني و تثبيتات عينية أخرى نتيجة لإهتلاك جزء منها لأن التثبيتات تسجل بالقيمة الصافية.

كما عرفت المؤسسة أيضا انخفاض في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 34 556 820,3 دج بنسبة 5,55% وذلك راجع إلى تغير في قيمة التثبيتات عينية أخرى نتيجة لإهتلاك جزء منها وانخفاض في قيمة تثبيتات جاري انجازها إلى النصف وهذا لأن المؤسسة احتسبت اهتلاك التثبيتات الجاري انجازها وهذا خاطئ وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي إذ يحسب الإهتلاك فقط عند الاستلام التام للتثبيت المعني.

2.1. الأصول الجارية

❖ **بالنسبة للمخزونات ومنتجات قيد التنفيذ:**

يوجد انخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 15 697 607,54 دج بنسبة 26,27% وذلك راجع لانخفاض المنتجات التامة ومنتجات نصف المصنعة والمواد واللوازم بسبب ارتفاع بعض المواد في السوق وانخفاض طلبيات من العملاء.

كما عرفت ايضا انخفاض لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 2 706 848,12 دج بنسبة 6,14% ويرجع هذا الانخفاض المستمر للمنتجات التامة ومنتوجات نصف المصنعة إلى نقص في الطلبيات من طرف العملاء ويرجع ذلك لوجود منافسة في السوق.

❖ **بالنسبة للحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة:**

يوجد ارتفاع في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 24 390 118,5 دج بنسبة 13,72% وهذا راجع إلى زيادة نسبة الأموال المستثمرة خارج المؤسسة وإلى زيادة حقوق العملاء.

كما عرفت المؤسسة انخفاض في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 69 286 920,6 دج بنسبة 38,98% ويعود ذلك إلى تسديد العملاء ديونهم اتجاه المؤسسة وتقليل الاموال المستثمرة خارج المؤسسة.

❖ **بالنسبة للموجودات وما يماثلها :**

يوجد انخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 18 273 928,99 دج بنسبة 44,20% وانخفاض طفيف في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 191 041,53 دج بنسبة 0,83%.

وترجع أسباب هذه الانخفاضات خلال هذه السنوات إلى تسديد المؤسسة لديونها اتجاه الموردين عن طريق البنك.

2. بالنسبة لجانب الخصوم:

جدول رقم (05): جانب الخصوم للميزانيات المالية للمؤسسة للفترة (2016–2018).

الخصوم	2016	2017	2018
رؤوس أموال خاصة			
رأس مال تم إصداره	300 000 000,00	300 000 000,00	300 000 000,00
رأس مال غير مطلوب	0,00	0,00	0,00
علاوات و احتياطات	0,00	0,00	0,00
فوارق إعادة التقييم	0,00	0,00	0,00
فوارق المعادلة (1)	0,00	0,00	0,00
نتيجة الصافية للسنة المالية	23 325 405,79	24 613 233,33	-58 318 844,97
رؤوس أموال خاصة أخرى–الترحيل من جديد	126 456 612,40	149 782 021,19	174 395 254,52
الحسابات بين الوحدات	283 835 819,18	211 793 566,25	131 945 882,63
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة 1	**733 617 840,37**	**686 188 820,77**	**548 022 292,18**
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية	62 140 883,83	26 821 110,23	331 280,00
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	0,00	0,00	1 608 683,20
ديون أخرى غير جارية	0,00	0,00	0,00
مؤونات و منتجات مسبقا	0,00	0,00	0,00
مجموع الخصوم غير الجارية 2	**62 140 883,83**	**26 821 110,23**	**1 939 963,20**
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة	195 298 601,90	144 869 895,74	192 545 252,43
ضرائب	1 364 219,65	5 987 463,93	5 226 337,92
ديون أخرى	7 711 569,34	3 247 785,74	12 636 600,06
خزينة سلبية	0,00	0,00	0,00
مجموع الخصوم الجارية 3	**204 374 390,29**	**154 105 145.41**	**210 408 190,42**
المجموع العام للخصوم	**1 000 133 115,09**	**867 115 076,39**	**760 370 445,80**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

1.2. رؤوس الأموال الخاصة:

عرفت المؤسسة انخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بقيمة 019,6 429 47 دج بنسبة 6,47% ويراجع ذلك إلى انخفاض في قيمة الحسابات بين الوحدات.

كما عرفت انخفاض في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 528,6 166 138 دج بنسبة 20,14% ويرجع ذلك إلى النتيجة السالبة وانخفاض في قيمة الحسابات بين الوحدات.

2.2. الخصوم غير الجارية (ديون طويلة الاجل):

نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في سنة 2017 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 773,6 319 35 دج بنسبة 56,83%، كما عرفت انخفاض كبير أيضا في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 147,03 881 24 دج بنسبة 92,77%.

وتعود أسباب الانخفاض بالنسبة للسنتين إلى تسديد المؤسسة لبعض من ديونها طويلة الأجل وتقليل اعتمادها على تمويل نشاطها من خلال ديون طويلة الأجل.

3.2. الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل):

من خلال مقارنة سنة 2017 بسنة 2016 نلاحظ أن هناك انخفاض بقيمة 245,4 269 50 دج بنسبة 24,60% وذلك لتسديد بعض من ديونها المالية وانخفاض في قيمة الموردون.

اما في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 عرفت زيادة ملحوظة في ديون قصيرة الأجل بقيمة 045 303 56دج بنسبة 26,76% وذلك راجع إلى زيادة في الديون اتجاه الموردون وديونها الأخرى.

المطلب الثاني: دراسة النسب المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة (2016–2018).

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر استعمالا بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها بحيث تقدم معلومات للمستفيد في اتخاذ القرارات، وتقدم معلومات عن المؤسسة تفيد في تقييم أدائها المالي كون أن قيمه النسبية تعد على أساس المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم المالية، سنقوم أولا بعرض الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2016-2018) بعدها نقوم بحساب النسب المالية وتحليلها.

جدول رقم (06): الميزانيات المالية المختصرة للفترة (2016–2018) **الوحدة: دج**

البيان / السنوات	2016	النسبة%	2017	النسبة%	2018	النسبة%
			الأصـــول			
الأصول غير الجارية	**745 669 702,33**	**74,56**	**622 233 081,69**	**71,76**	**587 673 261,36**	**77,29**
الأصول الجارية	**254 463 412,76**	**25,44**	**244 881 994,70**	**28,24**	**172 697 184,44**	**22,71**
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	59 749 407,36	5,97	44 051 799,82	5,08	41 344 951,70	5,44
حسابات دائنة	153 374 600,5	15,35	177 764 719,00	20,50	108 477 798,39	14,26
الموجودات وما يماثلها	41 339 404,87	4,13	23 065 475,88	2,66	22 874 434,35	3,01
مجموع الأصول	**1000 133 115,09**	**100**	**867 115 076,39**	**100**	**760 370 445,80**	**100**
			الـخـصـوم			
الأموال الدائمة	**795 758 724,20**	**79,57**	**713 009 931,00**	**82,23**	**549 962 255,38**	**72,33**
رؤوس الأموال الخاصة	733 617 840,37	73,35	686188820,77	79,13	548 022 292,18	72,07

الخصوم غير الجارية	62 140 883,83	6,22	26 821 110,23	3,10	1 939 963,20	0,26
الخصوم الجارية	**204 374 390,89**	**20,43**	**154 105 145,41**	**17,77**	**210 408 190,42**	**27,67**
مجموع الخصوم	**1 000 133 115,09**	**100**	**867 115 076,39**	**100**	**760 370 445,80**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة خلال الفترة (2016-2018).

أولا: نسب التمويل

الجدول الموالي يمثل نسب التمويل للفترة المدروسة (2016-2018):

جدول رقم (07): نسب التمويل للفترة (2016–2018)

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	1,08	1,15	0,94
التمويل الخاص	رؤوس الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية	0,98	1,10	0,93
الاستقلالية المالية	رؤوس الأموال خاصة / مجموع الديون	2,75	3,79	2,58
التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	0,27	0,21	0,28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية المختصرة

1. نسب التمويل الدائم

تعتبر أيضا طريقة أخرى لحساب رأس المال العامل الصافي، وهي تعبر عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن النسبة تفوق الواحد (1) طيلة السنتين 2016 و2017 ماعدا سنة 2018 فهي أقل من الواحد (1) وتبين لنا أن المؤسسة حققت فائض في السنتين 2016 و2017 أي رأس مال عامل موجب إلا في سنة 2018 فهي عرفت رأس مال عامل سالب. حيث نلاحظ أنه قد ارتفعت هذه النسبة في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، إلا انها اخفضت في سنة 2018.

2. نسبة التمويل الخاص (الذاتي):

تمثل هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (07)أن نسبة التمويل الخاص كانت أكبر من الواحد (1) في سنة 2017 على عكس السنتين 2016 و2018 فقد كانت اقل من الواحد (1).

حيث أنها ارتفعت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ثم عادت لتنخفض في سنة 2018، ويمكن القول بأن المؤسسة غطت كافة أصولها غير الجارية بأموالها الخاصة دون اللجوء لسياسة الاقتراض وذلك في سنة 2017.

3. نسبة الاستقلالية المالية:

تمثل هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة، ومن خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن المؤسسة خلال السنوات المدروسة (2016-2018) أنها مستقلة ماليا فقد سجلت نسب 2,75 و3,79 و2,58

على الترتيب، وبما أن النسب أكبر من الواحد (1) هذا يدل على أن المؤسسة غطت بأموالها الخاصة جميع ديونها مما يجعلها مستقلة ماليا.

4. نسبة التمويل الخارجي:

ويطلق على هذه النسبة قابلية السداد، تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة التصفية، أي في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها فإنها تلجأ لبيع أصولها.

نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة أقل من 0,5 خلال السنوات المدروسة (2016–2018) وهذا يدل على أن المؤسسة قللت من اعتمادها على الديون.

وعلى العموم تعتبر وضعية المؤسسة جيدة وذلك كون أن المؤسسة لها ضمانات لتسديد ديونها عند الإفلاس، مما يشجع المتعاملين على التعامل معها بثقة.

ثانيا: نسب السيولة

الجدول الموالي يمثل نسب السيولة للفترة (2016–2018):

جدول رقم (08): نسب السيولة للفترة (2016–2018)

النسبة	العلاقة	2016	2018	2018
السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	1,25	1,59	0,82
السيولة الآجلة	الأصول الجارية – المخزون / الخصوم الجارية	0,95	1,30	0,62
السيولة الفورية	الموجودات ما يماثلها / الخصوم الجارية	0,20	0,15	0,11

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية المختصرة.

1. نسبة السيولة العامة:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية بكل مكوناتها الخصوم الجارية.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن النسب موجبة خلال السنتين 2016 و2017 موجبة أي أكبر من الواحد (1) وهذا يعني أن المؤسسة تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى أصولها غير الجارية، لأنها تستطيع تغطية ديونها قصيرة المدى بأصولها الجارية وهذا جيد بالنسبة للمؤسسة.

إلا أنها انخفضت في سنة 2018 وكانت أقل من الواحد (1) هذا يدل على أن المؤسسة في هذه السنة تعاني من مشكلة سداد إلتزاماتها وأن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية.

2. نسبة السيولة السريعة (الآجلة)

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد خصومها الجارية، دون الاعتماد على بيع المخزون (قيم الاستغلال)، فهذا الأخير يحتاج إلى فترة زمنية لبيعه.

ومن خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن النسب خلال السنتين 2016 و2017 نسبة جيدة، وبالتالي تستطيع المؤسسة تغطية خصومها الجارية بواسطة أصولها الجارية دون اللجوء إلى بيع المخزون.

إلا انها عرفت انخفاض في سنة 2018 وهذا مؤشر سيئ ويعني بأن الأصول السريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

3. نسبة السيولة الفورية:

تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل خصومها الجارية بالاعتماد على سيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من الأحسن أن تكون أكبر من (0,5) أي 50%.

ونلاحظ خلال السنوات المدروسة (2016–2018) أن المؤسسة حققت النسب التالية على الترتيب: 0,20 و 0,15، 0,11 ونلاحظ أن المؤسسة تستطيع تغطية جزء قليل من ديونها الجارية مما يدل على أن المؤسسة ستلقى صعوبة في تحصيل ديونها إذ لم تحصل حقوقها من الغير.

ثالثا: نسب المردودية:

الجدول الموالي يمثل نسب المردودية للفترة (2016–2018):

جدول رقم (09): نسب المردودية للفترة (2016–2018):

النسبة	العلاقة	2010	2011	2012
ربحية الأصول	النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول	0,021	0,032	-0,077
ربحية رؤوس الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة	0,032	0,036	-0,106
ربحية النشاط	النتيجة الصافية / رقم الأعمال السنوي	0,025	0,021	-0,051

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية المختصرة.

1. نسبة ربحية الأصول:

ويطلق عليها أيضا المردودية الاقتصادية، حيث تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة الاستخدام أصولها. كما تقيس درجة الفعالية في استخدام الأصول ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح كافية لمزاولة نشاطها.

ففي سنتي 2016 و2017 نجد أن كل دينار واحد مستثمر من الأصول (غير الجارية والجارية) يعطي 0,021 ، 0,032 ، كنتيجة إجمالية، ونلاحظ من خلال هذه النسب أنها متزايدة مما يعني أن المؤسسة تحقق ما يعادل 2,1% ، 3,2% ، كهامش ربح.

في حين لم تحقق المؤسسة مردودية في سنة 2018 وهذا راجع إلى ان النتيجة الاجمالية للمؤسسة كانت سالبة، و ارتفاع تكاليف الإهتلاك.

2. نسبة ربحية رؤوس الأموال الخاصة:

ويطلق على هذه النسبة أيضا بنسبة المردودية المالية، حيث تمثل ربحية رؤوس الأموال المستثمرة من قبل الملاك المؤسسة، حيث كلما زادت هذه النسبة أدى ذلك إلى رضا المالكي المؤسسة عن كفاءة المؤسسة في استغلال أموالهم.

ففي سنتي 2016 و2017 نجد أن لكل دينار مستثمر من رؤوس الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية بما قيمة 0,032 و 0,036 على الترتيب إلا أننا نلاحظ تدهور في قيمة النسبة بالنسبة لسنة 2018.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها لسنتي 2016 و2017 فالمؤسسة حققت مردودية مالية لا بأس بها لكونها نسب موجبة، على العكس بالنسبة لسنة 2018 فهي نسبة سالبة وذلك راجع إلى النتيجة الصافية السالبة.

3. نسبة ربحية النشاط:

يطلق عليها البعض باسم نسبة المردودية التجارية بأنها تقيس نسبة مردودية النشاط الاستغلالي الذي تمارسه المؤسسة، وهي توضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من المبيعات.

ونلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها لسنتي 2016 و2017 أن كل دينار من رقم الأعمال أعطى نتيجة الصافية بـ 0,025 و 0,021 على الترتيب، أي حققت المؤسسة هامش ربح.

إلا أنها تراجعت خلال سنة 2018 وذلك لسبب انخفاض في قيمة النتيجة المالية الصافية المحققة، لأنها كانت سالبة مقارنة بالسنتين السابقتين.

المطلب الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة (2016–2018).

أولا: رؤوس الأموال العاملة

1. رأس المال العامل الصافي:

يمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين: منظور أعلى الميزانية و منظور أسفل الميزانية، وعليه الجدول التالي يمثل رأس المالي العامل للفترة 2016 - 2018:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية.

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

جدول رقم (10): رأس المال العامل الدائم للفترة 2016–2018

الرقم	البيان / السنوات	2016	2017	2018
1	الأموال الدائمة	795 758 724,20	713 009 931,00	549 962 255,38
2	الأصول غير الجارية	745 669 702,33	622 233 081,69	587 673 261,36
3	الأصول الجارية	254 463 412,76	244 881 994,70	172 697 184,44
4	الخصوم الجارية	204 374 390,89	154 105 145,41	210 408 190,42
5=2–1 5=4–3	**رأس المال العامل**	**50 089 021,87**	**90 776 849,39**	**–37 711 006,02**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي موجب خلال السنتين 2016 و2017 ، إلا أن المؤسسة حققت رأس مال عامل صافي سالب في سنة 2018، وإن كان هناك عدم استقرار في قيمة فنلاحظ أنه في سنة 2016 حققت المؤسسة رأس مال عامل صافي قيمته 50 089 021,87 دج ليرتفع سنة 2017 إلى قيمة 90 776 849,4 دج ليعود إلى الانخفاض بدرجة كبيرة في سنة 2018 إلى قيمة سالبة 37 711 006,02- دج .

تدل النتيجة الموجبة لرأس المال العامل الصافي على أن المؤسسة استطاعت تغطية ممتلكاتها الثابتة (الأصول غير الجارية) بأموالها الدائمة، وتحقق فائض لتمويل به أصولها الجارية، وهذا يعني ان المؤسسة حققت هامش أمان خلال السنتين 2016 و2017. كما تدل أيضا هذه النتيجة الموجبة لرأس المال العامل الصافي على أن المؤسسة استطاعت أن تغطي بأصولها الجارية خصومها الجارية (ديونها قصيرة الأجل)، وبالتالي فإن هذا الهامش الأمان يمكن المؤسسة من تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول تواريخ استحقاقها.

إلا أن النتيجة السالبة لرأس المال العامل الصافي تدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، وهذا يعني أن المؤسسة لم تحقق هامش أمان خلال سنة 2018. كما تدل النتيجة السالبة لرأس المال العامل الصافي للمؤسسة أن الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية في هذه الوضعية تكون الأصول الجارية القابلة للتحصيل في الاجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

2. رأس المال العامل الخاص:

الجدول الموالي يمثل رأس المال العامل الخاص للفترة المدروسة(2016-2018):

رأس المال العامل الخاص = رؤوس الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية.

جدول رقم (11): رأس المال العامل الخاص للفترة (2016–2018)

البيان / السنوات	2016	2017	2018
رؤوس الأموال الخاصة	733 167 840,37	686 188 820,77	548 022 292,18
الأصول غير الجارية	745 669 702,33	622 233 081,69	587 673 261,36
رأس المال العامل الخاص	**–12 051 862,00**	**63 955 739,08**	**–39 650 969,18**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة قد حققت رأس مال عامل خاص متذبذب من سنة لأخرى فقد كانت النتيجة سالبة سنة 2016 ثم زادت وأصبحت النتيجة موجبة في 2017 وثم عادت وانخفضت في سنة 2018 وكانت النتيجة سالبة، وتدل النتيجة السالبة لسنتي 2016 و2018 أن المؤسسة لم تستطع أن تغطي أصول غير الجارية بأموالها الخاصة وهذا راجع إلى ارتفاع في الأصول غير الجارية.

وتدل النتيجة الموجبة لرأس المال العامل الخاص لسنة 2017 على أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها غير الجارية بأموالها الخاصة، أي أن المؤسسة اعتمدت على مواردها الذاتية بدون اللجوء بشكل كبير للموارد الخارجية.

3. رأس المال العامل الإجمالي:

الجدول الموالي يمثل رأس المال العامل الإجمالي للفترة المدروسة (2016-2018):

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الجارية.

جدول رقم (12): رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2016 – 2018).

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الأصول الجارية	254 463 412,76	244 881 994,70	172 697 184,44
رأس المال العامل الإجمالي	**254 463 412,76**	**244 881 994,70**	**172 697 184,44**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية المختصرة.

وهو يمثل مجموع الأصول الجارية، نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة المدروسة كان متناقصا حيث عرف انخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، ثم تبعه انخفاض مستمر في سنة 2018 مقارنة بالسنتين السابقتين، ويعود ذلك الانخفاض إلى مكونات الأصول الجارية (سبق توضيحها في تحليل ميزانيات المالية في الأصول الجارية).

4. رأس المال العامل الأجنبي:

وهو يمثل الأموال التي تأتي بها المؤسسة من الخارج لتمويل نشاطها، حيث الجدول الموالي يمثل رأس المال العامل الأجنبي للفترة المدروسة (2016-2018):

رأس المال العامل الأجنبي = الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية.

جدول رقم (13): رأس المال العامل الأجنبي للفترة (2016–2018).

البيان / السنوات	2016	2017	2018
الخصوم غير الجارية	62 140 883,83	26 821 110,23	1 939 963,20
الخصوم الجارية	204 374 390,89	154 105 145,41	210 408 190,42
رأس المال العامل الأجنبي	**266 515 274,72**	**180 926 255,64**	**212 348 153,62**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية المختصرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ديون المؤسسة عرفت انخفاض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، مما يدل على أن المؤسسة قللت من اعتمادها على الديون طويلة الأجل (الخصوم غير الجارية) والديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية) في تمويل نشاطها وذلك كانت في سنة 2017، إلا أنها ارتفعت في سنة 2018.

ونلاحظ أن المؤسسة تعتمد على ديون قصيرة الأجل أكثر من الديون طويلة الأجل، وهذه الديون إن لم تسدد في المدى القصير تشكل عليها خطر.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل:

الجدول الموالي يمثل احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة المدروسة (2016-2018):

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – موجودات وما يماثلها) – (الخصوم الجارية – السلفات المصرفية)

جدول رقم (14): احتياجات رأس المال العامل للفترة (2016–2018).

البيان / السنوات	2016	2017	2018
(الاصول الجارية – م. وما يماثلها)	213 124 007,80	221 816 518,80	149 822 750,10
(الخصوم الجارية– س. المصرفية)	204 374 390,89	154 105 145,41	210 408 190,42
احتياجات رأس المال العامل	**8 749 617,00**	**67 711 373,40**	**–60 585 440,30**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الميزانيات المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنتين 2016 و2017 ذلك بسبب ارتفاع قيمة المخرزنات وانخفاض الديون قصيرة الأجل، إلا أنه انخفضت في سنة 2018 وكانت سالب وهذا بسبب انخفاض قيمة المخزونات وقيمة العملاء وارتفاع قيمة الديون قصيرة الأجل.

ثالثا: الخزينة:

الجدول الموالي يمثل خزينة المؤسسة خلال الفترة المدروسة (2016-2018):

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

جدول رقم (15): الخزينة للفترة (2016–2018)

البيان / السنوات	2016	2017	2018
رأس المال العامل	50 089 021,87	90 776 849,39	-37 711 006,02
احتياجات رأس المال العامل	8 749 617,00	67 711 373,40	-60 585 440,30
الخزينة	**41 339 404,9**	**23 065 475,99**	**22 874 434,3**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جداول الميزانيات المختصرة.

تتمثل الخزينة في الأموال السائلة الموجودة تحت تصرف المؤسسة، وهي تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي، من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت في الفترة المدروسة (2016-2018) خزينة موجبة إلا أنها كانت في انخفاض مستمر.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تجسيد ولو جزء مما تطرقنا إليه في الفصل النظري على أرض الواقع ولقد كانت الدراسة التطبيقية على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة للفترة 2016-2018، حيث حولنا اجراء دراسة على واقع نظام المعلومات المحاسبي داخل مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، فمديرية المحاسبة والمالية تعتبر من أهم المديريات داخل المؤسسة محل الدراسة كما هو معلوم فإن جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة يتم تحويلها إلى قيود محاسبية.

كما قمنا بالتعرف على مختلف القوائم المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي وقمنا بتحليلها وحساب مختلف المؤشرات المالية لتقييم أدائها المالي، حيث حققت المؤسسة نتيجة جيدة في السنتن 2016 و2017 ولكن في سنة 2018 عرفت تدهور في النتيجة وكانت سالبة وعلى لمؤسسة استدراك ذلك في السنة الموالية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال تناولنا لموضوع نظام المعلومات المحاسبي ومساهمته في تقييم الأداء المالي، نستنتج أن القوائم المالية هي من مخرجات النظام المعلومات المحاسبي حيث يتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم ومفهوم حتى يستطيع المستخدم الاستفادة منها، لهذا بذلت مختلف الجهات والمؤسسات جهود من أجل تعزيز هذه المخرجات وجعلها أكثر فائدة وذلك بتوفير المعلومات التي تتميز بالمصداقية، الشفافية والملائمة لمستخدميها، وبالتالي هي أهم مصادر المعلومات وأداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء المالي والذي يعتبر أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة، حيث يتم تقييمها من خلال عدة مؤشرات منها النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة لتقييم الأداء المالي.

ومن خلال الدراسة التطبيقية حاولنا تقييم الأداء المالي بالاستعانة بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي حيث تم اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة وكانت الدراسة خلال الفترة 2016-2018، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج.

نتائج البحث:

- علينا أن نميز بين نوعين من النتائج: النتائج النظرية المتوصل إليها من خلال البحث والنتائج التطبيقية التوصل إليها من خلال اجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

النتائج النظرية:

- ازدياد أهمية نظام المعلومات بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبي بصفة خاصة بالمؤسسة نظرا للدور الذي يلعبه في توفير المعلومة المحاسبية للأطراف الخارجية والداخلية.
- إن كفاءة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة.
- إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تمثل مدخلات للإدارة المالية حيث تعمل هذه الاخيرة على تبويبها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وتصحيح مختلف الاختلالات والانحرافات.
- ان تقييم الأداء المالي يعطي صورة عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي وهناك العديد من مؤشرات المالية للتقييم منها النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة للتقييم الأداء المالي.
- ان القوائم المالية تعتبر أهم مصدر للمعلومات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث يجب أن تتميز بجملة من الخصائص وهي الملائمة والموضوعية، القابلية للفهم والثبات، الأهمية النسبة والإكتمال.

النتائج التطبيقية:

من خلال اسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

- تمزج مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة في عملية المعالجة للمعلومات بين العمل اليدوي والمعالجة الآلية، حيث تعمل على تقييد العمليات بشكل يدوي ثم نقلها إلى الحاسوب ويعمل البرنامج المخصص على القيام بمختلف العمليات لاستخراج القوائم المالية.
- اتضح من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة بأن المؤسسة في السنتين 2016 و2017 حققت نتيجة جيدة، ولكن في سنة 2018 عرفت تدهور في النتيجة الصافية وكانت سالبة.
- حققت المؤسسة استقلالية مالية موجبة خلال سنوات الدراسة.

- نلاحظ من خلال نسب السيولة أن المؤسسة تستطيع أن تواجها التزاماتها خلال السنتين 2016 و2017، ولكن في سنة 2018 فهي لم تستطع الوفاء بالتزاماتها المالية.
- حققت المؤسسة مردودية موجبة خلال سنتي 2016 و2017، في حين لم تحقق أي مردودية في سنة 2018 وكانت سالبة.
- حققت المؤسسة رأس مال عامل صافي موجب خلال السنتين 2016 و2017 مما يعني أنها تمول أصولها غير الجارية بأموالها الدائمة فهي بذلك حققت هامش أمان، في حين لم تحقق ذلك في سنة 2018 لأن رأس المال العامل الصافي كان سالب.
- تمكنت المؤسسة من تحقيق خزينة موجبة طيلة الفترة المدروسة.

اختبار فرضيات البحث:

- أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها لصحة الفرضية الأولى والتي تتمثل في: " يرتكز نظام المعلومات المحاسبي على قواعد ومبادئ محاسبية متعارف عليها تحكم جودة مخرجاته" حيث أن المؤسسة تعتمد على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتحقيق دقة وصحة المعلومات المحاسبية.
- أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها إلى صحة الفرضية الثانية والتي تتمثل في: "من شروط خصائص مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الجودة والتوقيت المناسب والموضوعية" حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من مدخلات، معالجة ومخرجات وحتى تتميز المخرجات بالخصائص النوعية لابد من أن تكون المدخلات فعالة وكذا عمليات المعالجة اذ أن للمعالجة الآلية دور فعال في الحصول على معلومات محاسبية ملائمة وموضوعية، كما أن الاعتماد على النظام المحاسبي المالي يساهم في الحصول على معلومات محاسبية تتوفر فيها الخصائص النوعية من ملائمة وموضوعية.
- أما فيما يخص الفرضية الثالثة والتي تتمثل في: "تحتوي القوائم المالية على معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي يساعد في تقييم الأداء المالي" فباعتبار أن تقييم الأداء المالي يعتمد بشكل أساسي على القوائم المالية فإنه يساهم في تقييم الأداء المالي وتحسينه مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- وأما في ما يخص الفرضية الرابعة والتي تتمثل في: "يعد استخدام نظام المعلومات المحاسبي من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة تقييم أدائها المالي ومعرفة وضعيتها المالية"، فنجد أن المؤسسة تعمل على انتاج القوائم المالية واستخدامها في تقييم الأداء المالي وتصحيح مختلف الاختلالات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

توصيات البحث:

1. لابد من التركيز على مختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبي للحصول على مخرجات ذات خصائص نوعية
2. أن تهتم المؤسسة بعملية تحليل قوائمها المالية من أجل تحديد مواطن القوة والضعف في عملية تسييرها بهدف استدراكها في سنوات القادمة.
3. يجب على المؤسسة أن تعمل على تقييم أدائها المالي وبشكل مستمر لمساعدتها على تجنب تضخم الاختلالات، بالإضافة إلى الاعتماد على المؤشرات المالية للمؤسسة والتي تعطي صورة واضحة عن مركزها المالي.
4. الحرص على مراقبة تكاليف والتحكم فيها والتي كان لها تأثير على نتيجة المؤسسة سنة 2018 ويجب على المؤسسة محاولة تحسينها في السنة الموالية.

آفاق البحث:

يعتبر موضوع مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي ذا اهمية بالنسبة للمؤسسات وهناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث نذكر منها:

فعالية نظام المعلومات المحاسبي في الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1. أحمد حسين على حسين. (2004). *نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية*. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
2. أحمد نور. (2004). *المحاسبة المالية*. مصر: دار الجامعية، اسكندرية .
3. أسعد حميد العالي. (2012). *الإدارة المالية،، الطبعة 2*. الاردن: دار وائل للنشر، عمان.
4. إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). التسيير المالي-إدارة مالية. الأردن: دار وائل للنشر.
5. حسين بلعجوز. (2011). نظام المعلومات المحاسبي ودروه في اتخاذ القرارات الإنتاجية. مصر: مؤسسة الثقافية الجامعية، الإسكندرية
6. حمزة محمود الزبيدي. (2004). الإدارة المالية المتقدمة. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
7. خالد جمال الجعارات. (2008). معايير التقارير المالية الدولية IAS /IFRS2007. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، عمان.
8. خميسي شيحة. (2010). التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
9. زعيب ملكية، و بوشنقير ميلود. (2010). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
10. شعيب شنوف. (2008). محاسبة مؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، ،الجزء الأول. الجزائر: مكتبة الجزائرية بوداود.
11. عبد الرزاق محمد قاسم. (2004). تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
12. علاء فرحان طالب، و ايمان شيحان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
13. فيصل محمود السواوري. (2013). مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي[التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي. الأردن: دار المسير للنشر و التوزيع والطباعة، عمان.
14. قانون المحاسبة. (2011). مجموعة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بقانون المحاسبة، طبعة خاصة،. الجزائر: برني للنشر والتوزيع.
15. كتوش عاشور. (2011). المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
16. كمال الدين الدهراوي. (2005). مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، ط2. مصر: الدار الجامعية- الإسكندرية.
17. مبارك لسلوس. (2004). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

18. محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
19. محمد مطر. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني. الأردن: دار وائل للنشر .
20. محمد يوسف الحفناوي. (2001). نظم المعلومات المحاسبية. الأردن: دار وائل للنشر.
21. ناصر دادي عدون. (1999). التحليل المالي. الجزائر: دار المحمدية العاصمة.
22. ناصر نور دين عبد اللطيف. (2006). أساسيات المحاسبة المالية. مصر: دار الجامعية، الإسكندرية.
23. وليد ناجي الحيالي. (2009). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

II. المذكرات:

1. بزقراري حياة. (2011). دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2. حرية شعبان محمد الشريف. (2006). مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة. أطروحة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل. غزة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، ، فلسطين: الجامعة الإسلامية-غزة.

3. شباح نعيمة. (2008). دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب .(GMsndأطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بسكرة.

4. علاء أحمد عبد الهادي الزعانين. (2007). أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفليسطينية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل. غزة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، : الجامعة الإسلامية غزة.

5. علاء فرحان طالب، و ايمان شيحان المشهداني. (2011). لحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

6. علي مانع صنيهيت شرار المطيري. (2012). دور نظم المعلومات المحاسبية الاليكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة. عمان، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

7. عيادي محمد لمين. (2008). مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة- دراسة حالة. اطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير- فرع إدارة أعمال. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
8. منذر يحي الداية. (2009). أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة-دراسة ميدانية. أطروحة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل. عزة ، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.

III. المجلات:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 27 ماي. (2007). القانون 07-11 ، 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 8.
2. للجمهورية الجزائرية الديمقراطيةالشعبية الجريدة الرسمية. (25 مارس, 2009). عدد19. المادة1.250. الجزائر، الجزائر.

الملاحق

الملحق A : نموذج الميزانية المالية

الرقم	الأصول	المبالغ	الرقم	الخصوم	المبالغ
2	*الأصول الغير الجارية		1	*الأموال الخاصة	
213	مباني		101	رأس المال	
215	معدات وأدوات		106	الاحتياطات	
218	معدات النقل		12	النتيجة	
x					
	*الأصول الجارية		1	*خصوم الغير جارية	
3،4،	المخزونات		164	اقتراضات بنكية	
5	الزبائن		404	موردو التثبيتات	
30	البنك				
411	الصندوق			*الخصوم الجارية	
512			401	موردو المخزونات	
53					
	المجموع			المجموع	

المصدر : (محمد عبد السلام احمد ، ابراهيم السيد، 2017، صفحة 139)

الملحق B : نموذج جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

الرقم	الحساب	ملاحظة	السنة (ن)	السنة (ن–1)
	مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة			
70	تغير مخزون المنتجات المصنعة و الجاري			
72	تصنيعها			
73	الإنتاج المثبت			
74	إعانات الاستغلال			
	1–إنتاج السنة المالية			
60	المشتريات المستهلكة			
61	الخدمات الخارجية			
62	الخدمات الخارجية الاخرى			
	2–استهلاك السنة المالية			
	3– القيمة المضافة للاستغلال (2.1)			
63	اعباء العاملين			
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة			
	4–الفائض الاجمالي عن الاستغلال			
75	المنتجات العملياتية الاخرى			
65	الاعباء العملياتية الاخرى			
68	مخصصات الإهتلاكات و المؤونات			
78	استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات			
	5–**النتيجة العملياتية (التشغيلية)**			

76	النواتج المالية			
66	الاعباء المالية			
	6–النتيجة المالية			
	7–النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)			
698.695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
693.692	الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية			
	مجموع نواتج الأنشطة العادية			
	مجموع اعباء الأنشطة العادية			
	8–النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
77	العناصر الغير عادية (النواتج)			
67	العناصر الغير عادية (الاعباء)			
	9–النتيجة الغير عادية			
	10–النتيجة الصافية لسنة المالية (8+9)			

المصدر : (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 256)

الملحق C : نموذج جدول سيولة الخزينة

البيان	السنة المالية(ن)	السنة المالية (ن.1)	ملاحظة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين			
الفوائد و المصاريف المالية الاخرى المدفوعة			
الضرائب المدفوعة عن النتائج			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية او معنوية			
التحصيلات عن عملية التنازل عن تثبيتات مادية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن التنازل عن تثبيتات المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل			
لتحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			

الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات لمتأتية من القروض تسديدات القروض أو ديون الأخرى الممثلة **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل** (ج) تأثير تغيير سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة اموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية اموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية **تغير أموال الخزينة خلال الفترة** **المقاربة مع النتيجة المحاسبية**			

المصدر = (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 260)

الملحق D: نموذج تغير رؤوس الأموال الخاصة

	رأسمال الشركة	علاوة الاصدار	فاق التقييم	غارق اعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة	ملاحظة
الرصيد في 2.ن/12/31						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة اعادة تقييم التثبيتات الارباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات (في حساب النتيجة) الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 1.ن/12/31						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة اعادة تقييم التثبيتات الارباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات (في حساب النتيجة) الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في ن/12/31						

المصدر = (بومزايد ابراهيم، 2018، صفحة 268)

الملحق E : شكل الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة	**الموارد الدائمة**
التثبيتات الغير ملموسة (برامج معلوماتية–شهرة محل –قيم الثابتة المعنوية– تثبيتات المعنوية قيد الإنجاز.....)	**رؤوس الأموال الخاصة** (رأس المال – احتياطات – نتيجة الدورة – ترحيل من جديد – فارق الاقتناء – مؤونة الأعباء و الخسائر – الإهتلاكات و المؤونات ...)
تثبيتات الملموسة (أراضي– مباني – معدات الإنجاز –القيم الثابتة الجاري أنجازها – القيم الثابتة في شكل امتياز.....)	**ديون مالية طويلة و متوسطة الاجل** (قروض بنكية – قروض سندية – عقود الإيجار التمويلي –اقتراضات – قروض مالية – ديون متماثلة ....)
تثبيتات مالية أخرى (سندات المساهمة – سندات الفروع – فارق الاقتناء– قيم ثابتة مالية.....)	**موارد الاستغلال**
استخدامات الاستغلال	الموردون و الحسابات الملحقة
المخزونات	اجور و ضرائب واجبة الدفع
زبائن و الحسابات الملحقة	زبائن دائنون
حقوق العملاء و ملحقاتهم	ديون اخرى للاستغلال
موردون مدينون	تسبيقات الزبائن
تسبيقات الموردين	الموردو المخزونات
مدينون آخرون للاستغلال	**موارد خارج الاستغلال**
استخدامات خارج الاستغلال	ضرائب على الارباح
حقوق الزبائن من التثبيتات	فوائد القروض
حقوق التنازل عن التثبيتات	موردو القيم الثابتة
حقوق أخرى خارج الاستغلال	ديون على الاستثمارات
حسابات الغير الأخرى	قروض بنكية
أعباء معينة مسبقا (حسب ملحق الميزانية)	حصص الشركاء واجبة الدفع (حسب ملحق الميزانية)
مدينون آخرون خارج الاستغلال	**موارد الخزينة**
استخدامات الخزينة	اعتمادات جارية بنكية
البنك	مساهمات بنكية جارية
الصندوق	قروض الخزينة
حساب جاري بريدي	
قيم منقولة لتوظيف	
مجموع الاستخدامات	**مجموع الموارد**

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات قبلية